الأمم المتحدة S/PV.5152

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥١٥٢**

الاثنين، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ساردنبرغ	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	الأرجنتين	السيد ميورال
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مهيغا
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد مركادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

تقرير الأمين العام المرحلي الرابع عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2005/186)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-28441 (A)

0528441

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي الرابع للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2005/186)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل كوت ديفوار يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد جانغوني - بي (كوت ديفوار) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس والتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة، وافق المجلس على توجيه دعوة إلى معالي السيد عزيز باهاد، نائب وزير الخارجية في جنوب أفريقيا، الذي ترافقه السيدة موجانكو غومبي.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد عزيز باهاد.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد باهاد (جنوب أفريقيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد آلان دوس، النائب الأول للممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار.

تقرر ذلك.

أدعو السيد دوس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/186، التي تتضمن التقرير المرحلي الرابع للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن أولا إلى إحاطة إعلامية من السيد آلان دوس، النائب الأول للممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد دوس (تكلم بالفرنسية): منذ أن قُدِّم التقرير المرحلي الثالث للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2004/962)، المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى المجلس، لم تحرز عملية السلام في كوت ديفوار تقدما يذكر، وما زالت تعاني من تداعيات أحداث تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وعليه، فإن خريطة الطريق التي وضعت من خلال وساطة الاتحاد الأفريقي، بقيادة الرئيس امبيكي، لم ينفذ الجانب الأكبر منها. وما زالت حكومة المصالحة الوطنية تخلو من وزراء يمثلون القوات الجديدة، كما أن الحوار العسكري فيما بين الأطراف قد توقف، مما يعطل عملية نزع السلاح. وكما يؤكد التقرير الحالي للأمين العام (S/2005/186)، فإن الأوضاع الأمنية متقلبة، وما زالت حالة حقوق الإنسان مدعاة للقلق البالغ، في حين أن الوضع الاقتصادي يتدهور يوما بعد يوم.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، شرعت القوات الجديدة في إعادة ترتيب المناطق التي تسيطر عليها من خلال إنشاء خمسة كيانات قطاعية عهدت بقيادتها إلى أمراء حرب جدد. وفي الوقت نفسه، أعلن الأمين العام للقوات الجديدة، السيد غويلوم سورو، عن إنشاء مدرسة للشرطة والجمارك، وعن فتح فعلي لبنك للإيداع في بواكي. وحتى لو أن تلك العملية لا تشير إلى وجود إرادة فورية في الانفصال، إلا أنها تنم عن أن القوات الجديدة تعتقد أن هذه ستكون أزمة طويلة الأمد.

أما المصاعب التي تمت مجابهتها في تنفيذ اتفاقات السلام فإنها تثير علامات استفهام حول إمكانية إجراء انتخابات الرئاسة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. فتلك الانتخابات – التي تريدها كل الأطراف في عملية السلام انتخابات نزيهة وشفافة وحرة ومفتوحة – هي في صميم كل الحسابات السياسية. ومع أن الوقت يمضي بسرعة، إلا أنه لم تبدأ حتى الآن المهام المرتبطة بالانتخابات، مثل استئناف جهود تحديد الهوية وتحديث قوائم الناخبين، ناهيك عن أن اللجنة الانتخابية المستقلة ما زالت تواجه اختبارا صعبا. وهناك شك متزايد حول ما إذا يمكن إجراء الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٥ وفقا للجدول الزمني المتفق عليه. ومما يُخشى أن يؤدي الإخفاق في احترام ذلك الجدول الزمني إلى أزمة أكبر.

ونتيجة للافتقار إلى الثقة فيما بين الأطراف والشكوك في عدم نزاهة المجلس الدستوري واللجنة الانتخابية، فقد طلب أطراف مجموعة السبعة المعارضة، في رسالة موجهة إلى الأمين العام في ١٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، قيام الأمم المتحدة بتنظيم الانتخابات المقبلة لكفالة مصداقيتها.

وفي ذلك السياق، المتسم بالريبة المتبادلة بين الأطراف، فإن إغراء اللجوء إلى الحرب كحل للصراع يشكل خطرا محدقا. إن قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، تدعمها قوة ليكورن، تظل يقظة، وبخاصة في منطقة الثقة، حيث أصبحت الحالة متأزمة جدا في أعقاب الحادثة التي وقعت في لوغوال في ٢٨ شباط فبراير ٢٠٠٥. وقد عززت القوات المحايدة انتشارها للحيلولة دون شن الغارات ومصادرة أسلحة الأفراد. ولسوء الحظ، فإننا رأينا أن السلطات القائمة لم تعاقب أحدا على تلك الانتهاكات. علاوة على ذلك، فإن أنشطة المليشيات، التي تزايدت بشكل كبير خلال الفترة قيد النظر، تشكل خطرا متزايدا على أمن البلد.

إن غياب السلطة القضائية في منطقة الثقة يشكل مصدر قلق للقوات المحايدة، التي لا تملك ولاية دعم الجهاز القضائي. لذلك فقد اقترحنا على السلطات الوطنية اتخاذ تدابير استثنائية بغية سد هذه الثغرة، بما في ذلك عن طريق تسمية المديرين المؤقتين. واقترحنا أيضا إعادة تنشيط اللواء المكون من القوات المحايدة والقوات الوطنية والقوات الجديدة من أجل تنظيم الدوريات ومكافحة الإجرام المتزايد في المنطقة. وإن القوات الجديدة لم توافق حتى الآن على ذلك الاقتراح لأنها ترى أن السلطة المركزية تسعى، من خلال تلك الآلية، إلى بسط سلطتها في منطقة الثقة.

إن انعدام الثقة يزداد حدة نتيجة انعدام الحوار المباشر بين القوات المسلحة، رغم الجهود التي بذلتها القوات المحايدة، وجهود الوساطة التي بذلتها جنوب أفريقيا، لاستئناف ذلك الحوار. وفي كانون الثاني/ يناير اتفقت الأطراف، بدعم من رئيس الوزراء، على مبدأ التمثيل المتوازن في اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وقامت بتفتيش مواقع الكانتونات في جزأين من البلد. إلا أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والبيئة الأمنية بصورة عامة، مهددتان وتظلان مقلقلتين بسبب أنشطة المليشيا التي تضطلع بها أحيانا العناصر

السياسية الفاعلة. ويجب علينا أن نشدد أيضا على أن القوات الجديدة تواصل اعتبار إحراز التقدم على الصعيد السياسي شرطا لمشاركتها في عملية نزع السلاح.

وفي إطار كفالة أمن الأراضي، سعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الى تقوية تعاونها الميداني مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بغية منع نقل الأسلحة وانتقال المقاتلين عبر الحدود. كذلك يجب على القوات المحايدة أن تتعامل مع ارتفاع عدد الجرائم، خاصة في أبيدجان، ومع الاعتداءات المرتكبة من قبل عناصر معينة من بين قوى الأمن ضد السكان المدنيين. وبغية مكافحة ذلك البلاء قامت الشرطة المدنية التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتنظيم دوريات مشتركة، مع مدراء الشرطة في أبيدجان، للمساهمة في أمن الأحياء التي تسكنها الطبقات الكادحة. وتلك المبادرة حظيت بالترحاب الشديد من المقيمين في تلك الأحياء، حيث قلت حوادث الاعتداء بصورة ملحوظة.

القرار ١٥٨٤(٢٠٠٥)، المتخذ في ١ شباط/ فبراير، أناط بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن مهمة رصد الحظر على الأسلحة. وبغية تنفيذ القرار نفذت القوات المحايدة عمليات تفتيش مفاجئة لمواقع معينة، وهي تعتزم زيادة عدد أفرادها. وهكذا فإنها أجرت تفتيشات على مواقع داخل مطار أبيدجان وقاعدة بواكي الجوية في ٢١ آذار/مارس و لم تواجه أي صعوبات.

وبموجب القرار ١٥٨٤(٢٠٠٥) يتعين على الأطراف أن تزود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في غضون ٤٥ يوما عقب اعتماد القرار، بقائمة كاملة بمعداتها العسكرية. وذلك التدبير لم يتم الوفاء به في غضون الوقت المحدد، وقد أبلغنا الأطراف رسميا بواجباتها في ذلك الصدد.

الحالة الأمنية تظل متقلبة جدا، خاصة في غرب وشمال البلد. وإن الأمم المتحدة، رغبة منها في مساعدة أضعف قطاعات السكان، أطلقت النداء الموحد للتبرع بـ ٣٩ مليون دولار. وحتى الآن لم يتلق النداء الاستجابة المرجوة من المانحين. وتم تلقي ٥ في المائة فقط من المبلغ المطلوب. إن الأزمة الإنسانية في كوت ديفوار ليست مشهورة مثل الأزمات القائمة في بلدان أفريقية أخرى. ومع ذلك فإنها أزمة حقيقية وهي تهدد بشكل خطير مستقبل ٣٫٥ مليون شخص. لذلك يحدونا الأمل أن يأخذ المانحون ذلك في الحسبان.

إن انعدام اليقين سياسيا وقابلية الحالة العسكرية للتفجر، المقرونين بحالة الإفلات من العقاب وانهيار النظام القضائي في شمال وجنوب البلد على حد سواء، أسفرا عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وإن غرب البلد، الذي شهد الكثير من حوادث الاعتداء منذ بداية الصراع، يعيش الآن حالة من انعدام الأمن الشديد، بما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة، مثل تشريد السكان المدنيين. وإن قسم حقوق الإنسان التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يوثق انتهاكات خطيرة، وقد استرعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في مناسبات عديدة، انتباه السلطات الوطنية الى مسؤوليتها عن تقديم مرتكبي تلك الجرائم الى العدالة. وتلقى المجلس أيضا تقرير لجنة التحقيق الدولية عن الاتهامات بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في كوت ديفوار، ويحدونا الأمل أن يولي المجلس التقرير كل الاهتمام الضروري في أسرع وقت ممكن.

لقد لوحظ أن البث الإذاعي من قبل وسائط الإعلام العامة والخاصة لرسائل تنطوي على رهاب الأجانب والكراهية قد قلّ بعض الشيء منذ التقرير الأخير للأمين العام. إلا أن ذلك التقدم ظل متقلبا. وإن اعتماد قانون جديد لتقييد الصحافة عن طريق إصدار مراسيم يمكن استخدامه لمراقبة وسائط الإعلام والتأثير على الصحافة الخاصة في بعض الحالات، مثلما تم في تشرين الثاني/ نوفمبر

٢٠٠٤. وتواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقديم تقارير عن تقيد وسائط الإعلام بأحكام القرار ١٥٧٢(٢٠٠٤).

وبغية نشر رسالة محايدة في البيئة الصحفية لكوت ديفوار والترويج لثقافة السلام، سعت إذاعة إف إم التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الى توسيع رقعة التغطية من أبيدجان الى مركز البلد وشماله، بفضل أجهزة تقوية البث التي تم تركيبها في بواكي ودالوا. إلا أن تطوير محطة الراديو تلك يمكن أن يظل محدودا بسبب رفض لجنة الاتصالات السمعية البصرية الوطنية منح موجات تردد في داخل البلد وبسبب التهديد الذي وجهته محطات الراديو والتلفزيون الإيفوارية بتعليق موجات التردد الممنوحة سابقا.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد أكد الأمين العام في تقريره على أن المسؤولية عن حسم الأزمة في كوت ديفوار تقع في المطاف الأخير على عاتق العناصر السياسية الإيفوارية الفاعلة. ولكن في غياب عملية سياسية داخلية ناجحة، لا بد من ممارسة جهود وساطة وضغط خارجية لمساعدة البلد على المضي قدما صوب حل سلمي للأزمة. وقد تشاور الرئيس امبيكي بصورة مكثفة مع العناصر الإيفوارية الرئيسية الفاعلة، وسيواصل عقد محادثات معها مرة أخرى في بداية نيسان/أبريل. وإن ممثليه سيرفعون تقارير الى مجلس الأمن في وقت لاحق هذا المساء وسيصفون التقدم المحرز في جهود الوساطة في هذا الوقت. إلا أن المجلس ربما ارتأى النظر في استخدام كل أحكام القرار ١٥٧٢(٢٠٠٤) لدعم التقدم في الخطوات الرئيسية التالية من هذه العملية. وأود أن أطمئن المجلس بأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ستواصل العمل الوثيق مع الوسيط وفريقه، فضلا عن الجماعة الإقتصادية لدول غرب افريقيا والإتحاد الأفريقي، في جهد دؤوب للدفع بعملية السلام قدما.

أما المسائل الرئيسية التي لا بد من حلها لكفالة استقرار كوت ديفوار في الأجل الطويل فمعروفة جيدا، وهي: أهلية المرشحين للرئاسة؛ ونزع سلاح كافة الجماعات المسلحة، بما فيها المليشيات؛ وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية عادلة وحرة ومفتوحة أمام الجميع. ولكي يحدث هذا، سوف يتعين على جميع أطراف الصراع تقديم تنازلات لا مفر منها، حتى تمارس مؤسسات الدولة مشروعيتها على أكمل وجه. ولا يمكن تسوية تلك المسائل إلا في مناخ يتسم بالأمن ويوحي بالثقة لدى جميع الأطراف.

هناك سلام يتعين المحافظة عليه في كوت ديفوار، مهما بدا ذلك السلام هشا. ولوجود القوات غير المنحازة أهمية حيوية لمنع حدوث انهيار تام في الأمن، الأمر الذي من شأنه أن يوقف العملية السياسية ويحدث مزيدا من الآلام لشعب كوت ديفوار. وجميع أعضاء لجنة لينا – ماركوسي للمراقبة متفقون على هذه النقطة.

غير أن القوة الحالية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تدعو للقلق الشديد. ولن تكون لدينا القدرة على القيام برد فعال أو ملائم في حالة وقوع حادثين كبيرين في نفس الوقت. كما أن المسؤوليات المنبثقة عن القرار ١٥٨٤ (٢٠٠٥) تفرض مطالب إضافية على ما لدى البعثة من موارد محدودة. ومع أننا أوضحنا للقوات الموجودة أن عملية الأمم المتحدة ستنفذ ولايتها مستعينة بقواعد الاشتباك المتفق عليها، يجب أن نتأكد من أن لدينا الوسائل اللازمة للاضطلاع بولايتنا منعا لمن قد يقدمون على المغامرة. وفي هذا الصدد، نرجو أن يوافق المجلس على التعزيز الذي طُلب في التقرير الثالث للأمين العام، وعلى تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة.

ولا أملك أن أختتم ملاحظاتي دون التطرق بإيجاز إلى مسألة شغلت المجلس كثيرا في الآونة الأخيرة. وأقصد بذلك مسألة الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي. وقد استطعنا خلال الزيارة التي قامت بها نائبة الأمين العام مؤخرا أن نطلعها على التدابير النشيطة للغاية التي تتخذها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للتصدي لهذه المشكلة. فقد طبقنا عددا من التدابير المحددة الرامية إلى الحيلولة دون وقوع الإيذاء والاستغلال، تشمل برامج موسعة للتدريب والتوعية، وفرض قيود على سير المركبات، وتحديد مناطق محظورة. كما يجري تذكير جميع الموظفين، عسكريين ومدنيين، على نحو مقنع بمسؤولياتهم في هذا الصدد وبالعقوبات التي قد يتعرضون لها في حالة عدم الامتثال.

وبالرغم من الصعوبات الكثيرة التي تواجهها البعثة منذ مولدها قبل عام، أرى أننا قد اكتسبنا ثقة المجتمع الدولي. وأود أن أعرب عن تقديري لكون هذا يرجع بدرجة كبيرة إلى الالتزام الراسخ من جانب موظفي البعثة وفريقها، وإلى زملاء الأمم المتحدة الآخرين العاملين في هذا البلد. ونرجو أن نضيف بدعم المجلس وتوجيهه إلى هذا السجل من الخدمة المقدمة لمساعدة كوت ديفوار وشعبها على التقدم صوب مستقبل أفضل وأوفر أمنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد دوس على إحاطته الإعلامية القيّمة.

وأعطي الكلمة الآن للسيد عزيز باهاد، نائب وزير الخارجية في جنوب أفريقيا.

السيد باهاد (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نشكر البرازيل، التي تترأس مجلس الأمن، على عقد هذه الجلسة الهامة للنظر في الحالة في كوت ديفوار.

ونود أن نتوجه بالشكر أيضا للأمين العام على تقريره المرحلي الرابع عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ويحدد هذا التقرير التقدم المحرز، فضلا عن بعض الشواغل في هذا الصدد. والشواغل المعرب عنها لا مفر منها في أي حالة من حالات الصراع، ويجب أن يُنظر إليها في سياق الجهود المبذولة والتقدم الذي تحقق بوجه عام.

وينبغي أن نتذكر أن الأزمة الراهنة في كوت ديفوار بدأت منذ عقد من الزمان، حين حُظر على زعيم أحد الأحزاب السياسية الإيفوارية، وهو رئيس الوزراء السابق ألاساني كاتارا، رئيس تجمع الجمهوريين، ترشيح نفسه خلال الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٥. ونتيجة لذلك، قرر رئيس كوت ديفوار الحالي وقائد الجبهة الشعبية الإيفوارية، عدم خوض تلك الانتخابات الرئاسية. وكان معنى هذه الظروف مجتمعة أن قسما كبيرا من سكان كوت ديفوار كانت لديه تحفظات بشأن شرعية الحكومة التي شُكلت بعد انتخابات عام ١٩٩٥.

وأشعل ذلك أزمة سياسية أدت إلى انقلاب ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وهو أول انقلاب في تاريخ هذا البلد بعد الاستقلال. ولم تحل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أُجريت عام ٢٠٠٠ هذه الأزمة، بل يمكن القول بأنها عمّقت جذورها. ويُعزى ذلك، في جملة أمور، إلى أن الانتخابات استبعدت ألاساني كاتارا والرئيس السابق هنري بيدي، زعيم الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، من الانتخابات الرئاسية. وقد ترتب على ذلك مقاطعة تجمع الجمهوريين للانتخابات البرلمانية. علاوة على ذلك، فإنها اتسمت بانخفاض نسبة مشاركة الناخبين.

وساءت الحالة بشكل جذري حين وقعت محاولة انقلاب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، نجم عنها انقسام البلد إلى شطرين، تسيطر الحكومة على الشطر الجنوبي، وقوات المتمردين، أي القوات الجديدة، على الشطر الشمالي.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أبرمت مختلف القوى السياسية في كوت ديفوار، بما فيها الحكومة، اتفاقا في لينا – ماركوسي، بفرنسا، يحدد مختلف الخطوات المعتزم اتخاذها لإنهاء الأزمة الإيفوارية.

وقبل ذلك، كانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد انخرطت أيضا في بذل جهود متصلة للمساعدة على حل مشاكل كوت ديفوار، وهي من الدول الأعضاء في الجماعة. وانضمت الأمم المتحدة فيما بعد إلى تلك العملية، بعد أن أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار في أيار/مايو ٢٠٠٣، التي حلت محلها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار اعتبارا من ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

وساور الأمين العام، السيد عنان، القلق من عدم تحقيق أي من هذه التدخلات المختلفة نتيجة مرضية بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٤، فقام، بالتعاون مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا آنذاك، الرئيس كوفور، بتوجيه الدعوة لعقد اجتماع في أكرا في نهاية الشهر المذكور.

وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بعد شهرين ونصف من اجتماع أكرا، أعرب الأمين العام عن قلقه الشديد إزاء فشل الأحزاب الإيفوارية في الوفاء بالمواعيد الواردة في اتفاق أكرا. وأعربت الجماعة الاقتصادية عن تأييدها لهذا البيان بعد أيام قلائل، مشيرة إلى أنها ”تتفق اتفاقا تاما مع الآراء التي أعرب عنها الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان“.

وبعد الإعراب عن تلك الشواغل المشروعة، بدا أن الحالة في كوت ديفوار تبتعد عن حل الأزمة التي جرى تناولها خلال اجتماع أكرا وعن تنفيذ اتفاق أكرا.

وكان السبب في ذلك هو الهجمات غير المقبولة التي شنتها القوات الجوية الإيفوارية على القوات الجديدة في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وشملت أيضا قصفا عارضا فيما يبدو لمواقع ليكورن، وموت عدد من الجنود الفرنسيين. ودمر الجنود الفرنسيون بدورهم بعض الطائرات العسكرية المملوكة للقوات الإيفوارية.

وواجهتنا حالة خرج فيها آلاف ”الوطنيين الشبان“ إلى الطرقات وجرى إخلاء الأجانب من كوت ديفوار. وأغلق المطار في أبيدجان. ودمرت بعض المباني التجارية، وتعرضت بعض المنازل للهجوم. وجرى إطلاق النيران خارج فندق أوتيل إيفوار.

وعلى ضوء كل تلك التطورات التي سبقت وتلت أحداث تشرين الثاني/نوفمبر مباشرة، وما بدا من أن عملية السلام في كوت ديفوار قد وصلت إلى طريق مسدود، طلب رئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس أولوسيغون أوباسانجو، رئيس نيجيريا، إلى الرئيس امبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، أن يقوم بدور وسيط للاتحاد الأفريقي للتعجيل بعملية السلام الإيفوارية في إطار اتفاق لينا – ماركوسي.

وتصرف الرئيس امبيكي على الفور استجابة لطلب رئيس الاتحاد الأفريقي، إدراكا منه أن الأمور لا تحتمل التأخير. وبالتالي، قام بزيارة أبيدجان في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بينما المدينة واقعة في قبضة أزمة أمنية خطيرة في أعقاب حوادث الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

وظل الشعور بتأزم الحالة يغلب على أنشطة الوساطة من جانب الاتحاد الأفريقي، خاصة بالنظر إلى ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة، كما هو مقرر، في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام وتدهور الحالة الاجتماعية – الاقتصادية في كوت ديفوار.

وبعد النظر في التدخلات التي تم القيام بها منذ عام ٢٠٠٢ لتسوية الأزمة الإيفوارية، وبعد الدخول في مناقشات

مع جميع أطياف القيادة السياسية الإيفوارية، خلصت وساطة الاتحاد الأفريقي إلى الاستنتاجات التالية. استنتجت أولا أن عليها، كما هو مقرر، أن تلتمس حلا للأزمة الإيفوارية في إطار اتفاق لينا – ماركوسي واتفاقي أكرا؛ وثانيا، أنها ينبغي أن تضع خارطة طريق ذات أطر زمنية محددة، تشير إلى مجموعة من الخطوات التي يتعين اتخاذها لإعادة عملية السلام الإيفوارية إلى مسارها؛ وثالثا، أن جميع الأحزاب الإيفوارية ينبغي أن تتفق على تلك المقترحات، ومن ثم تلتزم بحل سلمي وتفاوضي لأزمة كوت ديفوار.

ومن وجهة نظرنا، وهو ما نود التأكيد عليه أمام مجلس الأمن، أن جهود الوساطة المستمرة تقوم على أساس قبول هذه المقترحات الأساسية من جانب جميع الأطراف الإيفوارية.

وكما لا يخفى على مجلس الأمن، فإنه، في حالات الصراع الطويل، كما هو الحال في كوت ديفوار، تؤدي الريبة العميقة الجذور إلى عرقلة التقدم نحو حل الأزمة الإيفوارية.

ولهذا، فإننا نعتبر من الأهمية الأساسية أن الزعماء الإيفواريين، على رغم الخلافات فيما بينهم، متحدون حول المقترحات الأساسية الثلاثة التي ذكرناها آنفا، والتي يستحيل بدونها التوصل إلى حل سلمي تفاوضي للأزمة الإيفوارية.

ونود أيضا أن نؤكد على هذه النقطة لأن من الواضح أن التسوية السلمية في كوت ديفوار تحتاج إلى تعاون ومشاركة جميع الزعماء الإيفواريين. ولهذا، من الأهمية بمكان أن نعمل على أساس المبدأ والممارسة القائمين على أساس مشاركة الجميع وعدم إقصاء أي طرف.

وهذا أمر هام بوجه خاص لأن أيديولوجية وممارسة الإقصاء تكمن في صلب الأزمة الإيفوارية. ومن ثم، لا يمكن حسم هذه الأزمة على أساس إقصاء أو تهميش أي من الأطراف الفاعلة التي تحتاج إليها كوت ديفوار من أجل التوصل إلى تسوية دائمة.

ومن نافلة القول إن هذا لا يعني أن أيا من هذه الأطراف له الحق في تعطيل التقدم نحو التسوية بشكل متعمد. وبالتالي، فإن من الأهمية الأساسية أن تكون لمجلس الأمن والاتحاد الأفريقي إمكانية فرض جزاءات فعالة ضد أي من الأطراف الفاعلة إذا ما قامت بشكل متعمد بحرمان شعب كوت ديفوار من حقه في السلام والديمقراطية والتنمية.

ونقدر حقيقة أن مجلس الأمن يعي تماما العوامل التي أدت إلى نشوب الأزمة الإيفوارية، بما في ذلك تلك التي لم نأت على ذكرها. ومع ذلك، يجب أن نؤكد على السمة المميزة لكوت ديفوار المعاصرة، والتي تتميز بكونها موئل العديد من المجموعات القومية الأفريقية التي تعود أصول بعضها إلى البلدان المجاورة.

إن الفقر المتفشي يجعل بالضرورة من الصراع للوصول إلى الموارد والفرص الاقتصادية سمة مميزة للسياسات الأفريقية. وقد أدت السياسات اللبرالية التي انتهجتها كوت ديفوار منذ الاستقلال، بالتضافر مع التطورات الإقليمية التي وقعت في العهد الاستعماري، إلى تكون الطبيعة التعددية للسكان في كوت ديفوار.

ومن ثم، فإن جزءا كبيرا من هؤلاء السكان، بأجيالهم المختلفة، تعود أصولهم إلى البلدان المجاورة. وكما حدث في العديد من البلدان الأخرى في العالم، وفي أوضاع المشقة الاقتصادية النسبية، فإن التوتر الناشئ عن ميول كراهية الأجانب ينشأ في مثل هذه الحالات. وقد تجلى ذلك في كوت ديفوار في مفهوم "الإيفوارية".

ويعلم مجلس الأمن أن التوصل إلى حل أساسي طويل الأمد لأزمة كوت ديفوار يقتضي المعالجة الناجحة

لطائفة كاملة من المسائل، بما في ذلك المسائل المتصلة بالجنسية، والحقوق السياسية، ومسألة الأرض، والتعايش في مجتمع متعدد الثقافات والأعراق والأديان.

ويعني كل ما تقدم أن الشاغل المبرر لمعالجة المسائل الملحة، والتي قد تكون أعراضا لمشاكل أساسية أعمق، يجب ألا يؤدي إلى حلول قصيرة الأمد تجعل من الصعب التوصل إلى حلول لمعالجة المسائل الطويلة الأمد، وبالتالي المشاكل الأساسية الأعمق للمجتمع الإيفواري.

ويتعين على الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة متابعة الجهود لحل الأزمة الإيفوارية بفكر متبصر، ومقاومة إغراء التوصل إلى حلول قصيرة الأمد تموه المشاكل الحقيقية وتهيئ أرضية لنشوب أزمة أشد تعقيدا في المستقبل.

إن وساطة الاتحاد الأفريقي منشغلة بكل هذه الاعتبارات وتعمل على أساس الترابط بين المصالح القصيرة الأمد وتلك الطويلة الأمد للشعب الإيفواري. وفي هذا الصدد، يحدونا خالص الأمل أن تحول الأمم المتحدة وجميع المهتمين بمستقبل كوت ديفوار دون السماح باتباع نهج غير متوازن إزاء مصالح الشعب الإيفواري على الآماد القصيرة والمتوسطة والطويلة.

إننا نعتقد أن مجلس الأمن حصل على التقارير التي رفعتها وساطة الاتحاد الأفريقي إلى رئيس الاتحاد، لا سيما التقرير الثالث المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الذي يتعرض بمزيد من التفصيل لبعض النقاط التي أشرت إليها.

وقد أرفقت بالتقرير خارطة الطريق التي أعددناها. وما زلنا نبحث مع الأطراف الإيفوارية هذه الخارطة باعتبارها السبيل الوحيد المؤدي إلى تسوية الأزمة الإيفوارية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتقدم بالشكر إلى جميع الذين ساهموا في وضع خارطة الطريق هذه. وكما يعلم مجلس الأمن، فقد طلب الرئيس امبيكي إلى ممثلي مختلف المؤسسات بأن تنضم إلى وفده عندما زار كوت ديفوار في كانون الأول/ديسمبر. ومن ثم، شمل وفده ممثلين للأمين العام، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وقد تم وضع خارطة الطريق الآنفة الذكر من جانب هذا الوفد وليس من جانب وساطة الاتحاد الأفريقي بمفردها.

وقد سر وساطة الاتحاد الأفريقي أن تلك المؤسسات الهامة التي ذكرتها للتو أمكنها أن تتبنى بصورة مشتركة برنامج العمل الذي تمخضت عنه عملية المشاورات التفصيلية التي استمرت خمسة أيام مع الأطراف الإيفوارية.

وفضلا عن أي شيء آخر، أكد ذلك أهمية آليات المتابعة المنصوص عليها في اتفاقي لينـاس – ماركوسي وأكرا – ٣، والحاجة الجلية لأن تعمل وساطة الاتحاد الأفريقي سوية مع هذه الآليات.

وبعد استئذان المجلس، سوف نبين الآن أوجه التقدم الذي أحرزناه والمشكلات التي اعترضت طريقنا إلى تنفيذ خارطة الطريق، والتي نعتقد أن نسخا منها قد عممت على جميع الأعضاء في مجلس الأمن. ولكن قبل ذلك، نود أن نوجه انتباه مجلس الأمن إلى بعض الاستنتاجات المبدئية.

تعتقد وساطة الاتحاد الأفريقي بوجه عام، بأن قدرا كبيرا من التقدم قد أحرز فيما يتعلق باعتماد التشريع الذي نص عليه اتفاق لينـاس – ماركوسي. وسنوافيكم بتقرير آخر عن هذه المسألة.

إن النص الدستوري للمادة ٣٥ التي اتفق عليها في لينـاس – ماركوسي، والمتصلة بمسألة أهلية الترشيح للرئاسة، قد اعتمدتها الجمعية الوطنية بأكثرية أكبر من تلك التي يحددها دستور كوت ديفوار. بيد أن عملية تعديل الدستور الإيفواري في هذا الشأن لم تنجز بعد.

وفي هذا السياق، لا بد من ملاحظة أن الدستور الإيفواري يشترط أن جميع التعديلات التي تمس انتخاب رئيس الجمهورية ينبغي إقرارها عن طريق الاستفتاء. ولا يوجد حكم في الدستور الإيفواري يستثني المادة ٣٥ من هذه القاعدة.

وكما بين اتفاق أكرا – ٣، من الممكن تجاوز الأحكام الدستورية فيما يتصل بالمادة ٣٥ إذا سادت ظروف استثنائية تحول دون إجراء الاستفتاء.

وتعتقد وساطة الاتحاد الأفريقي أن من الضروري الحصول على رأي جماعي للقيادة السياسية في كوت ديفوار للتوصل إلى الموقف الأمثل للبت في مسألة المادة ٣٥، بما يخدم مصلحة كوت ديفوار على الأمدين المباشر والطويل. ومن ثم، فإن وساطة الاتحاد الأفريقي تتخذ الخطوات اللازمة في هذا الشأن.

ونعتقد أيضا أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ينبغي أن تبدأ حالما يتم تجهيز مواقع التجمع لتمكينها من استقبال أفراد القوات المسلحة الوطنية الإيفوارية والقوات الجديدة. وقد أعرب عن بعض القلق بشأن الالتزام بهذه العملية، لا سيما من جانب القوات الجديدة. وموقف الوساطة في هذا الشأن هو أن نقبل الاستعداد الذي تم التعبير عنه من جانب القوات الجديدة للدخول في مواقع التجمع. ومهمتنا هي أن نضمن تجهيز مواقع التجمع لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال، وفي وقت لاحق سنقدم تقريرا عن التقدم المحرز في هذا المجال.

وفيما يتعلق بحكومة المصالحة الوطنية، وهي مؤسسة الدولة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ مختلف التدابير الانتقالية المؤدية إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في وقت لاحق من هذا العام، فإنها لا تزاول أعمالها بكفاءة. ويرجع سبب ذلك جزئيا إلى عدم مشاركة وزراء القوات الجديدة في عمل الحكومة. وقد برروا ذلك لأسباب أمنية سوف نتطرق إليها لاحقا.

وما زالت المشاكل المختلفة قائمة بالنسبة للوضع السياسي العام، الأمر الذي يقوض العملية السلمية في كوت ديفوار. وقد تجلى ذلك، على سبيل المثال، في الأحداث غير المقبولة التي وقعت في المنطقة الغربية من البلد، عندما قامت مجموعة مسلحة من الجنوب باختراق منطقة الثقة، منتهكة بذلك وقف إطلاق النار، مما أسفر عن مقتل عدد من الأشخاص. وقد عاشت المنطقة الغربية لكوت ديفوار تاريخا طويلا من الصراع الذي يمكن استغلاله. وينبغي توجيه اهتمام فائق لبعض الأسباب الكامنة للصراع. وقد أعلمت القوات الجديدة الوساطة عن احتمال وقوع هجمات جديدة على مواقعها، وقامت الوساطة فورا بإحالة تلك المعلومات إلى بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وكما سبق أن بينا، فإن وساطة الاتحاد الأفريقي والأطراف الإيفوارية ملتزمة بإجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر على النحو المقرر، وبالرغم من بعض المشاكل الفنية التي ينبغي تذليلها. ولهذا، فإن الوساطة مستعدة لأن تتقيد بالجدول الزمني للانتخابات على النحو الذي وضعه رئيس الوزراء، والذي يهدف إلى إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في هذا العام.

إن القوات الجديدة والأحزاب المعارضة التابعة لمجموعة السبعة قد دعت الأمم المتحدة إلى أداء دور أكبر في إجراء الانتخابات. وأثار الوسيط تلك المسألة مع الرئيس غباغبو أثناء الزيارة التي قام بها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وأشار الرئيس إلى أنه سيرحب بمثل هذه المساعدة. ويبقى على الأمم المتحدة أن تشير إلى الكيفية التي يمكن بها تحديد ذلك الدور. إن الأطراف في كوت ديفوار بحاجة إلى مساعدة بالأفكار والمقترحات بالنسبة إلى ما هو ممكن؛ فهي

بأنفسها عاجزة عن طرح مقترحات محددة. ولقد نقل الوسيط ذلك الطلب إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة وينتظر ردها العاجل.

ويهم الاتحاد الأفريقي أيضا أن تُتخذ الخطوات اللازمة لضمان وحدة وسلام واستقرار كوت ديفوار بعد استكمال مرحلة الفترة الانتقالية التي ستنتهي بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية هذا العام. ولكن الوساطة تعي تماما أنه من أجل التوصل إلى وضع يمكن فيه، بعد الانتخابات، اتخاذ خطوات عملية في ذلك الصدد، من الأهمية الحيوية أن تُنفذ خارطة الطريق بأسلوب – وضمن أطر زمنية – يكفل إجراء انتخابات جديرة بالثقة هذا العام، كما هو مزمع لها.

ومن أجل التصدي للتحديات الباقية فيما يتعلق بتنفيذ خارطة الطريق ولضمان المزيد من التقدم نحو السلام الدائم في كوت ديفوار، سينعقد اجتماع حاسم بين الرئيس امبيكي والزعماء السياسيين الرئيسيين لكوت ديفوار في جنوب أفريقيا بعد ستة أيام، أي في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وستتشرف وساطة الاتحاد الأفريقي بإبلاغ الاتحاد ومجلس الأمن وشعب كوت ديفوار بنتيجة ذلك الاجتماع البالغ الأهمية.

أود الآن أن أتطرق بإيجاز إلى بعض الأمور التي قلت إنني سأحيط المجلس علما بها في هذه المرحلة.

فيما يتعلق بالتقرير التشريعي، اتفقت الأطراف على أن الوساطة ينبغي أن تشكل فريقا قانونيا يقرر مدى تطابق التشريعات المعتمدة مع اتفاق لينـاس – ماركوسي. وشكلت الوساطة فريقا من المحامين من بوروندي وجنوب أفريقيا ورواندا. وتوجه ذلك الفريق إلى كوت ديفوار وتفاعل بكثافة مع الأطراف هناك. وبعد ذلك قدم الفريق قراره إلى الوسيط، الذي أقر نتائجه. ومرفق بنص بياني نسخة من التقرير القانوني لإطلاع أعضاء مجلس الأمن عليها.

بصفة عامة، تؤكد نتائج الفريق القانوني إحراز تقدم كبير بالنسبة إلى ذلك الجزء من الاتفاقات. ورغم أنه كانت هناك اختلافات بين الأطراف حول النصوص التشريعية الملائمة، كانت تلك الاختلافات تتعلق بالدرجة الأولى بتفسير لينـاس – ماركوسي وليس بمعارضة تنفيذ الاتفاقات. وهناك مجالات لا ينسجم فيها اتفاق لينـاس – ماركوسي بشكل تام مع الممارسة الدولية السائدة، مثل ما يتعلق بتشكيل لجنة حقوق الإنسان. ولكن ولاية الفريق القانوني ليست تحسين لينـاس – ماركوسي أو مواءمته مع الممارسة الدولية الحالية، بل تفسيره بشكل بحت.

وقُدمت نتائج الفريق القانوني إلى الأطراف في كوت ديفوار وقوبلت بالاستحسان إلى حد كبير. وأشارت بعض الأطراف إلى أنها مازالت تود إثارة بعض المسائل السياسية المنبثقة عن التقرير القانوني.

بالنسبة إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لم يُحرز سوى تقدم محدود. وإحدى الشكاوى الواردة من القوات الجديدة هي أن حكومة المصالحة الوطنية ليست لديها أية خطة شاملة لإعادة هيكلة قوة الدفاع الجديدة في كوت ديفوار. وحثت الوساطة رئيس الوزراء على ضمان اعتماد الحكومة لمثل هذه الخطة الشاملة. وبادر رئيس الوزراء ببرنامج يفضي إلى هذا الاعتماد.

ولقد أعربت القوات الجديدة عن قلقها أيضا لأنها تخشى أن تُهاجم ما أن تُدخل قواتها في مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وللمساعدة في ذلك الصدد، اقترحت الوساطة أن يُطلب من بلد أفريقي تزويد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بقوات إضافية لتأمين مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للقوات الجديدة. وستخضع هذه القوة لسيطرة عملية الأمم المتحدة ولكنها ستُنشر لضمان الأمن حول مواقع القوات الجديدة. وأكدت

القوات الجديدة للوساطة أنها مستعدة للبدء بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأشارت إلى أنها بدأت عملية توعية تدوم شهرا من أجل إعداد قواتها لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأعلن قائد القوات الجديدة أنه أصدر تعليمات بهذا الشأن.

إن التحدي الرئيسي المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هو أن مناطق إعادة التجميع في الشمال ليست جاهزة. وكانت الوساطة جزءا من فريق للخبراء مكون من عملية الأمم المتحدة واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وما فتئ يجري عمليات للتفتيش على هذه المناطق بغية تحديد أفضل طريقة للتعجيل بإصلاح المواقع في الشمال. والقوات الوطنية المسلحة لكوت ديفوار أبدت أيضا استعدادها للبدء بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حالما يمكن استكمال التحضيرات لها.

وفيما يتعلق بعمل حكومة المصالحة الوطنية، نشدد مرة أخرى على أن الحكومة لا تعمل على النحو السليم. والمشكلة الرئيسية في ذلك الصدد، كما ذكرت، هي أن الوزراء من القوات الجديدة أعربوا عن القلق إزاء أمنهم في أبيدجان. وقام بعض خبراء الأمن من جنوب أفريقيا بزيارة كوت ديفوار مؤخرا للمساعدة على حل تلك المسألة. وأعد الخبراء الآن خطة أمنية شاملة، ستُقدم إلى الأطراف في كوت ديفوار في الاجتماع المزمع عقده في ٣ نيسان/أبريل.

وتود وساطة الاتحاد الأفريقي أن تستفيد من جلسة مجلس الأمن هذه للتقدم بخالص الشكر إلى المجلس والأمم المتحدة كلها على اهتمامهما المستمر بالحل السريع لأزمة كوت ديفوار. ونرجو من المجلس أن يبقي هذه المسألة قيد نظره. كما نرجو من مجلس الأمن أن يستعد بشكل عاجل لاتخاذ ما قد يلزم من قرارات لتمكين عملية الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام من المساعدة على ضمان حل سلمي لأزمة كوت ديفوار. ونرحب بتوصية الأمين العام المتعلقة بالنشر الطارئ لعدد إضافي من القوات يبلغ ١ ٢٢٦ جنديا.

وفي ذلك الإطار، يشرفنا أن نقطع على أنفسنا التزاما جادا بأن يتعاون الاتحاد الأفريقي ووساطته بشكل كامل مع مجلس الأمن والأمين العام ومؤسسات وموظفي الأمم المتحدة الآخرين لتحقيق سلام دائم في كوت ديفوار بوصف ذلك أمرا ملحا. ونثق أيضا بأن الأمم المتحدة وجميع مؤسساتها ووكالاتها، في سلوكياتها، سوف تحترم وتدعم شعوب أفريقيا، الممثلة في الاتحاد الأفريقي، وهي تناضل من أجل إيجاد حل أفريقي للأزمة في كوت ديفوار التي هي في المقام الأول مشكلة أفريقية.

لذلك نناشد مجلس الأمن أن ينسق إجراءاته المستقبلية بشأن كوت ديفوار مع الاتحاد الأفريقي تنسيقا حقيقيا لمصلحة السلام والاستقرار والتنمية الحقيقية في كوت ديفوار موحدة. ويفهم الاتحاد الأفريقي ويحترم ويدعم المسؤوليات العالمية للأمم المتحدة ومجلس الأمن إزاء مسائل متعددة، بما في ذلك المسألة المركزية المتمثلة في السلم والأمن الدوليين. كما أن الاتحاد ملتزم التزاما قويا بالمسؤوليات الخاصة به فيما يتعلق بمستقبل أفريقيا ومن ثم بالقضاء على كل التهديدات النابعة من قارتنا للسلم والأمن الدوليين.

ونعتقد أن تلك الاعتبارات توفر أساسا متينا لعلاقة سليمة البنية بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والتي من شأنها أن تزيد من تعزيز التقدم العالمي نحو السلام العالمي والاستقرار الدولي الدائم. والاتحاد الأفريقي مستعد لبذل كل ما في وسعه لضمان إسهام أفريقيا في تحقيق هذه النتائج.

ونود أيضا أن نؤكد لأعضاء مجلس الأمن، فرادى وجماعة على حد سواء، أن الاتحاد الأفريقي مصمم تماما على

المساعدة في حل أزمة كوت ديفوار ضمن الأطر التي ذكرناها في هذا البيان. ونتطلع إلى تعاون فعال بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد.

نشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن الآخرين والأمين العام على الفرصة التي أتحتموها لوساطة الاتحاد الأفريقي المعنية بكوت ديفوار لمخاطبة هذه الهيئة. ونفهم تماما أن هناك مشاكل عديدة يتعين أن نتغلب عليها. ولكن إذا تصدينا للتحديات الأكبر الرئيسية والشاملة يمكن عندئذ تناول المشاكل الأخرى بصورة أكثر فعالية. ولذلك نتطلع إلى العمل مع المجلس بشكل أوثق بكثير في الفترة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد باهاد على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى بلدي، البرازيل.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم. ونأمل أن تتمكن هذه الجلسة من قرع ناقوس الإنذار إزاء المخاطر الرئيسية التي تشكلها الأزمة السياسية المستمرة في كوت ديفوار. كما أود أن أشكر السيد دوس على عرضه تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2005/186) وأن أهنئه على الجهود الرائعة التي بذلها في الأشهر القليلة الماضية بصفته ممثلا خاصا مؤقتا للأمين العام.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد عزيز باهاد، نائب وزير خارجية جنوب أفريقيا. فما فتئ أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة بصفة عامة ينتظرون بلهفة الأنباء المتعلقة بجهود وساطة الرئيس امبيكي. ونحن نقدر كثيرا الالتزام الشخصي للرئيس امبيكي، وكذلك جهده ومثابرته في القيام بالمهمة الشاقة الموكلة إليه من الاتحاد الأفريقي. ولدينا كل الثقة بقدرته على الإسهام في حل هذا الوضع، ونحن مستعدون لدعمه في جهوده المقبلة في ذلك الصدد.

ويجب أن نواصل بقوة سعينا المشترك إلى إيجاد حل سياسي للأزمة. ونأمل أن تظهر جميع الأطراف الرئيسية في كوت ديفوار في اجتماع بريتوريا في ٣ نيسان/أبريل أنها تفهم تماما خطورة الحالة وإلحاح العمل من أجل إيجاد حل سياسي بالتراضي في إطار خطة السلام التي وضعها الرئيس امبيكي. وأود هنا أن أؤكد مجددا تقديرنا ودعمنا لمشاركة الاتحاد الأفريقي في التصدي للأزمة في كوت ديفوار. ونحن مقتنعون تماما بالقيمة التي تضفيها الإدارة الأفريقية على مسائل من هذا الطابع.

ولقد قطعنا شوطا طويلا من اتفاق ليناس – ماركوسي حتى خطة السلام الراهنة. ولكن على أرض الواقع فإن الدلائل مثبطة بصورة متزايدة. وينبغي أن يتضح الآن أن هذه العملية تشكل البديل الوحيد للعودة إلى العنف، الذي ستكون له عواقب لا يمكن توقعها على وحدة ومستقبل كوت ديفوار وعلى استقرار المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

وبموجب الخطة الأولية كان من المفترض أن نكون قد أنجزنا مرحلة نزع السلاح. إلا أن الريبة تظل موجودة حتى حول تاريخ بداية تلك المرحلة. ولم تباشر الحكومة مهامها بعد ومؤسسات الدولة الموازية قائمة في شمال البلد. والجريمة في ازدياد، وانعدام الثقة فيما بين الأحزاب أكثر من أي وقت مضى. والرسالة المتعلقة بحشد جماعات تحمل طابع الميليشيات لا تتفق على الإطلاق مع روح عملية السلام.

ولا يمكننا أن نتساهل إزاء أي هجمات على موظفي الأمم المتحدة أو على المدنيين. كما يجب على كل من يذكي أعمال العنف ويعرقل تنفيذ اتفاقات السلام أن يتحمل المسؤولية. ونرى أن الوقت قد حان للقيام بعمل أشد حزما

في ذلك الصدد، بما في ذلك القيام بعمل من جانب مجلس الأمن.

وكانت مفاجأة لنا حين علمنا أن مقترفي الهجمات في لوغوالي الذين ألقت القبض عليهم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وسلموا إلى السلطات الإيفوارية قد أطلق سراحهم في اليوم التالي. وتفشي ثقافة الإفلات من العقاب تعزز استمرار مناخ التعصب والعنف السائد الذي يغذيه أيضا حملات الحض على الكراهية. ولكن يتبين، مرة أخرى، أن جهود السيطرة على هذه الحالة غير كافية.

أود أيضا أن أعلق الآن على موضوع الانتخابات، وعلى دور عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

يبدو أن الجدول الزمني للانتخابات معرض للخطر في ضوء التوتر السياسي الحالي. ومن الأهمية بمكان أن تتعامل الأطراف مع المشاكل السياسية الكبيرة المعلقة قبل إجراء الانتخابات. ونرى أنه ينبغي النظر في إمكانية تعزيز دور الأمم المتحدة في عملية إجراء الانتخابات في ضوء التطورات التي تحدث في المستقبل على أرض الواقع. وحينئذ، ستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تأدية دور مهم في هذه الظروف الشديدة التعقيد التي تشكل العديد من التحديات.

ونود أن نرى قوات الأمم المتحدة تنفذ بفعالية المهام الموكلة إليها، بما في ذلك المهام المحددة مؤخرا في القرار ١٥٨٤ (٢٠٠٥). ونحن مستعدون في ذلك السياق لأن نؤيد تعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بما يتفق مع مقترحات الأمين العام. وعلى أية حال، نرى أن تحليل الولاية العامة للعملية يمكن أن يكون مفيدا للغاية من أجل الخروج بفهم أفضل للمصاعب التي تكتنف عمل العملية ولإمكانيات تعزيز قدراتها على العمل في الميدان.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن مجلس الأمن في مناسبات عديدة، من خلال قراراته وبياناته، قد نقل رسالته بحزم ووضوح بشأن كوت ديفوار. وقد اضطلع الاتحاد الأفريقي، من خلال الرئيس امبيكي، بمهمة سد فجوة الثقة بين الطرفين وإعادة إطلاق عملية السلام. ولكن ما نحتاج إليه هو إرادة الطرفين العمل معا بروح من النوايا الحسنة من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الحفاظ على الاستقرار وآفاق التنمية في كوت ديفوار من أجل الصالح المشترك لهذه المنطقة دون الإقليمية وللقارة الأفريقية بأسرها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل رومانيا على ما تفضل به من كلمات طيبة وجهها إلى بلدي، البرازيل.

السيد آدشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أهنئكم سيدي الرئيس على مبادرتكم جيدة التوقيت بتنظيم هذه الجلسة العلنية بشأن الحالة في كوت ديفوار.

ونتقدم بالشكر أيضا إلى السيد ألان دوس على عرضه تقرير الأمين العام (S/2005/186)، ونرحب بالسيد عزيز باهاد، نائب وزير خارجية جمهورية جنوب أفريقيا، وبالوفد المرافق له. ونحن ممتنون له امتنانا خاصا على المعلومات المفيدة للغاية التي قدمها بشأن التطورات الأخيرة المتعلقة بوساطة الاتحاد الأفريقي: تلك المحاولة الجديدة من جانب المجتمع الدولي لإنهاء الأزمة في كوت ديفوار. ونغتنم هذه الفرصة للإشادة بجهود جنوب أفريقيا من أجل استعادة السلام في كوت ديفوار.

إن الأزمة في كوت ديفوار تشكل مأساة حقيقية. وقد وصفها الأمين العام بتفصيل كبير في تقريره الأخير الذي عرضه السيد دوس في وقت سابق عصر اليوم. وبينما يتواصل تدهور الحالة، تبدو آفاق السلام أكثر بُعدا، نتيجة للتأخير المتزايد في تنفيذ الاتفاقات التي وقعت عليها الأطراف المتقاتلة في الأزمة الإيفوارية.

ومن هنا تأتي أهمية جلسة المجلس اليوم. ولدينا انطباع بأن الأطراف المتقاتلة قد قررت تجاهل النداءات

المتعددة من المجتمع الدولي وجهوده المتعددة الأوجه لمساعدتها على العودة إلى مسار السلام. ويجب أن يختار الزعماء السياسيون في كوت ديفوار أسلوب التعاون والحوار بدلا من أسلوب العنف والاستفزاز والمواجهة.

وبينما يقترب موعد إجراء الانتخابات، يخيم الشك الكبير على مستقبل كوت ديفوار. وهنا نتفق مع الأمين العام في تحليله، خاصة حينما يرسم الصورة القاتمة والمنذرة بالخطر لكوت ديفوار اليوم. ولا يوجد شك في أن عملية السلام تمر الآن بمرحلة حرجة فيما يتعلق بالعديد من التحديات على مسار العودة إلى الاستقرار في كوت ديفوار.

إن التحدي الأول، وبالتأكيد الأشد إلحاحا من بين تلك التحديات هو تحقيق استئناف الحوار فيما بين الأطراف الإيفوارية. فلا يزال الحوار بين الأطراف الإيفوارية يمثل نقطة الضعف الأساسية في العملية الانتقالية. ولهذا السبب، نرحب باهتمام كبير بالإعلان عن عقد اجتماع وشيك في بريتوريا بين الأطراف الرئيسية للأزمة. ونأمل أن يمثل هذا الاجتماع استئنافا قويا لعملية السلام. ونأمل أيضا أن تتصرف الأطراف وفقا للأصول وأن تحترم هذه المرة بدقة التزاماتها باستعادة السلام في كوت ديفوار.

أما التحدي الثاني فيتعلق بالأمن. ونشعر بعميق القلق من التجنيد ''غير النظامي'' الجاري الآن، وكذلك من تعبئة وتسليح الميليشيات والجماعات الأخرى غير المشروعة، ومن التهديد الماثل الذي يشكله هذا الأمر على سلام وهدوء السكان الإيفواريين وعلى أمن المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

لقد حققت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مؤخرا نجاحات في الميدان، ومن الأهمية بمكان أن تواصل الوقوف في وجه أنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة بإجراءات حاسمة تتخذ بالتنسيق مع قوات ليكورن. ومن الأمور البالغة الإلحاح أيضا سرعة التحرك صوب توفير ظروف عملية مواتية للفعالية في بدء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبمجرد أن يبدأ ذلك البرنامج، سوف تسهم أنشطته المختلفة حتما في تحسين الأحوال الأمنية في البلد، وهو شرط ضروري لإرساء أساس راسخ ودائم للانتعاش الاقتصادي.

ويجب أيضا وضع إجراءات للتعامل مع كل الأفراد الذين قد يرتكبون أعمالا تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان أو يشجعون عليها، أو من يوفرون الحماية لمرتكبي الجرائم التي تقترف في هذا الإطار. ونعتقد أن انهيار النظام القضائي في البلد وحالة التفكك التي تعاني منها الشرطة الوطنية، مما يشجع على مناخ الإفلات من العقاب، يمثلان مشكلة خطيرة لا بد من إيجاد حل لها، وإن كان الحل لا يبدو جليا في ظل ظروف التقسيم الفعلي للبلد في الوقت الراهن.

كما أن عودة الأمن ترتهن بوقف حملة الكراهية والعنف التي تنسق لها بعض وسائط الإعلام. وفي هذا الإطار، نشيد بالعمل الهام الذي قامت به عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من خلال مكتبها الإعلامي ومحطة الإذاعة التابعة لها. ونشجعها على مواصلة عملها الجدير بالثناء في هذا الميدان.

ونظرا لمستوى وسرعة تدهور الوضع في الميدان، وعلى ضوء المخاطر الحقيقية التي ينطوي عليها اشتعال القتال والنتائج المتوقعة التي ستطال المنطقة دون الإقليمية، فإننا نرى، كما يرى الأمين العام، أنه ينبغي للمجلس أن يخطط لإمكانية إجراء تقييم دوري لمدى تنفيذ القرارين ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٥٨٤ (٢٠٠٥) من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة.

أما التحدي الثالث فيتمثل في تنظيم الانتخابات نفسها. فإجراء الانتخابات ضمن الإطار الزمني المقرر لها، يبقى عاملا هاما بالنسبة للعملية الانتقالية، وبالتالي يتعين على

الأطراف الإيفوارية أن تبذل كل ما في وسعها من أجل تجاوز المفاهيم الخاطئة التي لوحظت سواء في إنشاء اللجنة الانتخابية أو في قوائم الناخبين، وفي مواءمة التشريع الانتخابي مع اتفاق لينا – ماركوسي وأكرا ٣.

وخارج التحديات الرئيسية الثلاثة تلك، نرى أن الوضع الإنساني في كوت ديفوار، وخاصة في المناطق الشمالية من البلد التي تخضع للقوات الجديدة، تستحق اهتماما خاصا بها. وهنا، نود أن نؤيد نداء الأمين العام إلى المانحين لكي يوفروا المورد اللازمة لمواصلة تقديم المساعدة الدولية إلى ثلاثة ملايين نسمة يحتاجون إليها ومن أجل القيام بمزيد من الإجراءات الفعالة لصالح ٥ ملايين طفل دون سن الخامسة ممن تضرروا بتلك الأزمة.

وعودة إلى الحديث عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أقول إننا نشاطر تماما السيدة لويز فريشيت، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، رأيها بشأن الوضع الحساس للعملية في كوت ديفوار. فخلال زيارتها الأخيرة إلى أبيدجان، أكدت، وهي محقة في توكيدها، على أن توقعات الأطراف الإيفوارية غالبا ما تتجاوز الوسائل التي تحت تصرف عملية الأمم المتحدة من أجل تنفيذ ولايتها. وعلى وجه الخصوص، تراودنا شكوك حول قدرات العملية على رد الفعل، وذلك في سياق الجدول الزمني للانتخابات المتوقع في البلد، الأمر الذي سيزيد من حدة التوتر. ولذلك، هناك حاجة ليس فقط إلى تمديد ولاية العملية مدة عام آخر بل وإلى تزويدها بالقدرات البشرية والسوقية التي طلبها الأمين العام من أجل تمكينها من أداء ولايتها الموسعة أداء ناجعا فيما يتعلق بالمسؤوليات الجديدة التي أنيطت بها مؤخرا.

ونحن مقتنعون أنه عدا عن كل الوساطات المبذولة، وبغض النظر عن الأدوات التي يتيحها المجتمع الدولي خدمة لقضية السلام في كوت ديفوار، وعن الإرادة التي أبداها من توسطوا في سبيل حل الأزمة، يبقى أولا وقبل كل شيء متروكا للإيفواريين أنفسهم كي يتولوا هم أنفسهم إدارة عملية السلام ويضمنوا النجاح لها من خلال تصرفاتهم اليومية. إن بنن تؤيد تأييدا ثابتا برنامج العمل المتعلق بالوساطة الأفريقية والذي يبدو لنا أن مراحله المتعاقبة التي وضعت بأناة وتَروٍ على الأرجح أنها ستجدد الأمل في كوت ديفوار.

وفي الختام، فإننا ندعو الأطراف الإيفوارية إلى حسن الاستفادة من اجتماع بريتوريا، وذلك بالتخلي تماما عن الخيار الانتحاري المتمثل في حرب لا نهاية لها في كوت ديفوار. ونحثها على أن تتوصل إلى حلول بالتراضي– ربما تكون حلولا صعبة، ولكنها حلول لا مفر منها ولازمة لتحريك عملية السلام قدما. وأملنا الصادق هو أنهم سينجحون في تحقيق ذلك من باب تغليب مصلحة شعب كوت ديفوار على أي اعتبار آخر.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب وفد الصين بنائب وزير خارجية جنوب أفريقيا، السيد باهاد، بعد قيامه برحلة طويلة من أجل إحاطة المجلس علما بآخر التطورات بشأن الحالة في كوت ديفوار. وتقدر الصين تقديرا عاليا، جهود الوساطة التي يقوم بها الرئيس امبيكي نيابة عن الاتحاد الأفريقي من أجل الإسراع بتحقيق تسوية للمسألة الإيفوارية. ونتطلع إلى سماع نتائج إيجابية يسفر عنها الاجتماع الذي سيعقد في جنوب أفريقيا في أوائل نيسان/أبريل. كما نعرب عن تقديرنا لجهود السيد آلان دوس، النائب الأول للمثل الخاص للأمين العام، إضافة إلى تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي وافانا بها. ونقدر كذلك جهود الأمين العام نفسه وجهود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا الصدد.

ما فتئت الصين تتابع عن كثب تطورات الحالة الإيفوارية، وتعرب عن أملها الصادق في أن تحقق كوت ديفوار الوحدة من جديد بين شمالها وجنوبها وتقيم السلم والاستقرار فيها في أسرع وقت ممكن. ومن دواعي سرورنا أنه، بفضل المساعي الحميدة التي بذلها الرئيس امبيكي، شهدت الحالة الإيفوارية بعض التطورات الجديدة. فقد اتخذت الحكومة الإيفوارية تدابير ضرورية لحظر العنف في الشوارع وتهيئة جو يفضي إلى الحوار. ونحن نرحب بهذه التطورات ونقدرها.

غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن العملية السياسية الراهنة في كوت ديفوار ما زالت تقف في طريق مسدود، وأن الوضع الأمني ما زال متفجرا. ومن أجل الخروج من ذلك المأزق، فإن الواجب الأول المترتب على جميع الأطراف الإيفورية يتمثل في احترام الالتزامات التي تعهدت بها للرئيس امبيكي إبان زيارته إلى كوت ديفوار وتحريك عملية السلام قدما وفقا لخريطة الطريق التي أقرها الاتحاد الأفريقي. ولا بد من تنفيذ أكرا ٣ واتفاق لينا – ماركوسي، اللذان يشكلان الأساس لوضع سياسي للمسألة الإيفوارية– تنفيذا كاملا. والأهم من كل شيء هو أن تبقى الأطراف الإيفوارية ثابتة في مسعاها من أجل حل منازعاتها من خلال الحوار. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة إلى كوت ديفوار.

وخلال العام المنصرم، اتخذ مجلس الأمن ثلاثة قرارات بشأن كوت ديفوار كان لها أثر إيجابي في الحفاظ على السلم والاستقرار في ذلك البلد ومنطقته دون الإقليمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تعزيز جهودها للتنسيق والتعاون مع الاتحاد الأفريقي ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسائر المنظمات دون الإقليمية، إضافة إلى العمل مع الرئيس امبيكي في إطار جهود الوساطة التي يقوم بها نيابة عن الاتحاد الأفريقي، مع دعم الدور الريادي للاتحاد الأفريقي.

ومن حيث المبدأ، تؤيد الصين توصيات الأمين العام بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. والصين مستعدة لدراسة التفاصيل التي ينطوي عليها ذلك جنبا إلى جنب مع بقية أعضاء المجلس.

السيد مهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد آلان دوس على عرضه آخر تقرير صادر عن الأمين العام. كما يرحب وفدي بوجود السيد عزيز باهاد، نائب وزير خارجية جنوب أفريقيا، ويقدر له إحاطته المجلس علما بشأن الوساطة التي يقوم بها الرئيس امبيكي في كوت ديفوار نيابة عن الاتحاد الأفريقي.

لقد انقضى الآن ما يربو على عامين منذ نشوب الصراع في كوت ديفوار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ولا بد للمرء أن يقدر السرعة التي استجاب بها المجتمع الدولي في معالجة ذلك الصراع. فالمنطقة دون الإقليمية في غرب أفريقيا، من خلال منظمتها الإقليمية – الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا– نشرت في الحال قوة حفظ سلام تحظى بدعم سياسي كامل من جانب الاتحاد الأفريقي. وتم التفاوض على مقترحات عملية للسلام أفضت إلى اتفاق لينا – ماركوسي، ذلك الاتفاق الذي نوقش من جديد وأُعيد التوكيد عليه في أكرا.

كما أن استجابة الأمم المتحدة للأزمة الإيفوارية جاءت هي الأخرى بنفس السرعة حيث بدأت بإصدار القرار ١٤٦٤ (٢٠٠٣) بتاريخ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، والذي أيد بقوة تنفيذ اتفاق لينا– ماركوسي. كما أن مجلس الأمن بقي منشغلا باستمرار بالأزمة الإيفوارية.

غير أنه مما يبعث على خيبة الأمل أن تلك الاستجابات المبكرة والمتحمسة وما تبعها من جهود لإنهاء

الأزمة أخفقت حتى الآن في تحقيق النتائج المنشودة. وظل اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ آيلاً للانهيار. وتجلى ذلك بوضوح في أحداث ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤ وأزمة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عندما دخلت الحالة في منعطف مفاجئ نحو الأسوأ. ولم يُنفذ اتفاق لياناس – ماركوسي ولا اتفاق أكرا ٣ تنفيذا كاملا. ويجب رؤية وتقدير مبادرة الرئيس امبيكي في ظل تلك الخلفية المثيرة للقلق. وإنه لمن مسؤولية كل المهتمين بإنهاء الأزمة أن يضمنوا النجاح لمبادرة الرئيس امبيكي. والمسؤولية قبل كل شيء هي مسؤولية الأطراف الرئيسية في أزمة كوت ديفوار عن ضمان النجاح لجهود الرئيس امبيكي السلمية.

وكما يؤكد تقرير الأمين العام (S/2005/186)، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يستعيض عن الإرادة السياسية لقيادة وشعب كوت ديفوار في دفع عملية السلام قدما أو استبدالها، وهي العملية التي تيسرها الأطر السلمية المتعددة المطروحة على الطاولة ويدعمها المجلس. وفي الحقيقة، يتحمل زعماء كوت ديفوار المسؤولية الكاملة عن إيجاد مخرج من الأزمة الراهنة واتخاذ القرارات الصعبة وتقديم التنازلات التي تنم عن بُعد نظر المطلوبة بإلحاح. ولا يمكن لهذه الأطراف أن تتراجع عن تنفيذ الاتفاقات، إذ يتعين عليها أن تفي بالالتزامات ويجب أن تحترم الدستور. إن مبادرة الرئيس امبيكي التي أطلقها باسم الاتحاد الأفريقي تتيح للأطراف المعنية فرصة أخرى للتفكير، وتعطي لأطراف الصراع زخما لبذل الجهد الإضافي المطلوب في السعي إلى تسوية سلمية.

إن مبادرة الرئيس امبيكي تحظى بدعم جميع القوى السياسية في كوت ديفوار. هكذا تبدو الأمور. وهي تحظى أيضا بدعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونحن هنا لمناقشة مبادرة الرئيس امبيكي وكيفية استعادة الثقة المتبادلة بين الأطراف ودفع عملية السلام إلى الأمام. وبشكل أكثر تحديدا، نحن هنا للنظر في كيفية كسر الجمود في البرنامج التشريعي؛ وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإعادة بسط سيطرة الإدارة الحكومية على كل أرجاء البلد؛ وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تقوم على أساس نقاط مرجعية يُتفق عليها مسبقا.

إن مقترحات الرئيس امبيكي مبتكرة وستكون مفيدة في تهيئة مناخ يفضي إلى تحقيق تقدم كبير. وينبغي أن نعطيه كل الدعم والتعاون اللذين يحتاجهما. ونتطلع إلى نتيجة ناجحة للاجتماع المزمع عقده في جنوب أفريقيا أوائل الشهر المقبل. وأحد أكبر التحديات في دعم مبادرة الرئيس امبيكي هو تقديم الحوافز الملائمة لدعم المناخ الراهن للتسوية السياسية السلمية والتقدم نحو وضع توجد فيه مصلحة مشتركة لجميع الأطراف في إدارة سياسية جديدة. وينبغي لمجلس الأمن أن يعمل مع الرئيس امبيكي لتحديد وتطبيق المزيج الملائم من الحوافز والتدابير الأخرى في إطار القرارات السابقة لمجلس الأمن.

ختاما، ينبغي التشديد على أن المبادرات السياسية التي نرحب ونشيد بها لا يمكن أن تحقق الكثير ما لم تتحسن الحالة الأمنية في كوت ديفوار. ويؤيد وفدي بشدة طلب الأمين العام بأن يقر المجلس الموارد الإضافية من العسكريين والشرطة المدنية والمدنيين، وهي الموارد المقترحة في التقرير المرحلي الثالث للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. كما ندعم التوصية الداعية إلى تمديد ولاية هذه العملية لمدة ١٢ شهرا أخرى، حتى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر نائب وزير الخارجية عزيز باهاد على عمله وعلى إحاطته الإعلامية التي قدمها إلينا

اليوم. كما نشكر ألان دوس على عرضه تقرير الأمين العام (S/2005/186) وعلى العمل الذي يقوم به في كوت ديفوار.

ونرحب بالتقرير المرحلي الأخير للأمين العام. إننا نستعرضه بعناية. ونود أن نشيد بعمل الرئيس ثابو امبيكي وجهوده للوساطة بين الأطراف في كوت ديفوار، ونشيد كذلك بالعمل الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي لمعالجة الأزمة.

إننا ندعو جميع الأطراف في كوت ديفوار إلى احترام التزاماتها بموجب اتفاق لياس – ماركوسي، الاتفاق الذي أُثيرت حوله الشكوك عدة مرات خلال العام الماضي. ونحث الأطراف بصفة خاصة على إظهار التزام حقيقي بالسلام والمصالحة في المحادثات الطارئة المقبلة التي ستُجرى في بريتوريا أوائل نيسان/أبريل.

وما زال القلق يساورنا إزاء الحالة الإنسانية، وبالطبع إزاء الشرائح الضعيفة من السكان المتضررين من هذا الصراع.

في استعراضنا لآخر تقرير للأمين العام، سننظر بالطبع في جميع الجوانب. وتبقى لدينا أسئلة حول الفائدة من زيادة قوام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى أكثر من قوام ولايتها الحالية، بالنظر إلى ما أظهرته الأطراف حتى الآن من افتقار إلى الإرادة السياسية لدفع عملية السلام قدما. ولكننا نعتقد أن إحراز التقدم أمر حاسم للغاية، وينبغي لعملية الأمم المتحدة أن تنظر في استخدام جميع الأدوات المتاحة لها.

أخيرا، ندعو جميع الأطراف إلى الحد من أعمال العنف وخفض حدة الخطابة غير البناءة، وندعوها أيضا إلى تجديد التزامها بسيادة القانون. كما أود أن أشيد بالبعثة في كوت ديفوار على العمل الذي تقوم به لمعالجة مسألة الاستغلال والاعتداء الجنسي. ونتطلع إلى العمل مع زملائنا في المجلس بشأن هذه المسألة الحاسمة.

السيد دلا سابلبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أشكر السيد ألان دوس على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها للتو عن الحالة في كوت ديفوار. كما أود أن أشكر السيد عزيز باهاد، نائب وزير خارجية جنوب أفريقيا، والسيدة موجانكو غومبي على حضورهما معنا اليوم. إن لحضورهما في نيويورك أهمية خاصة بالنسبة إلى وفدي، وأعتقد أنه كذلك بالنسبة إلى جميع أعضاء مجلس الأمن. إن حضورهما ذو أهمية لسبب بسيط وأساسي هو أن المجتمع الدولي يعلق آمالا كبيرة على جهود جنوب أفريقيا والمشاركة الشخصية للرئيس ثابو امبيكي في المساعدة على إخراج كوت ديفوار من الأزمة العميقة الجذور التي تجد نفسها فيها.

الأزمة في كوت ديفوار هي في الواقع أزمة مثيرة للقلق، حيث أن المخاطر جسيمة، خاصة على كوت ديفوار وشعبها. فمنذ عامين وذلك البلد منقسم ومتفكك ويزداد فقرا. ولا يمكن لهذا الوضع أن يستمر إلى ما لا نهاية. كما أن المخاطر جسيمة على مجمل منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. ولقد قيل هذا في كثير من الأحيان حول طاولة المجلس هذه. وأعتقد أن الجميع هنا متأكدون تماما أنه إذا انهارت كوت ديفوار فسيتزعزع استقرار المنطقة برمتها على نحو خطير ولزمن طويل.

أخيرا، نعتقد أن القارة الأفريقية بأكملها هي أيضا على المحك. ففي وقت تنظم فيه أفريقيا نفسها وتأخذ بزمام مستقبلها بأيديها، ليس من المقبول أن تستمر أزمة خطيرة في بلد كبير في القارة كان يُنظر إليه طيلة سنوات بوصفه أنجح بلد في غرب أفريقيا على صعيد التنمية.

ويجب أن نلاحظ، مع الأسف، أنه على الرغم من الجهود الرائعة التي بذلها الرئيس امبيكي، فإن كوت ديفوار ما زالت بعيدة كل البعد عن العودة إلى الطريق المؤدي إلى

المصالحة. فماذا نلاحظ الآن؟ نلاحظ أولا، أن الأطراف الإيفوارية لم تتخل عن الخيار العسكري، وقد أظهرت ذلك الأحداث الخطيرة للغاية التي وقعت في لوغوال في ٢٨ شباط/فبراير الماضي. وهذا ما لا يمكن قبوله.

إن الأطراف الإيفوارية لا بد لها أن تعي حقيقة أن المجتمع الدولي لن يوافق أبدا على تسوية الأزمة عن طريق القوة أو السلاح، وأن مثل هذه التسوية لن تكون، في كل الأحوال، تسوية دائمة. كذلك، فإن المجتمع الدولي سيكفل التقيد بحظر الأسلحة وفقا لقراري مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٥٨٤ (٢٠٠٥). وبالإضافة إلى ذلك، وفي هذا السياق أيضا، نرى أن تعزيز قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أصبح شرطا لا غنى عنه وملحا للغاية.

ثانيا، ما زالت حملات وسائط الإعلام مستمرة في التحريض على الكراهية وفي بث المعلومات المضللة في كوت ديفوار. وهذا أيضا لا يمكن التسامح بشأنه، لأننا نعي جيدا النتائج الهدامة المحتملة لمثل هذه الحملات.

ثالثا، ما زال الوضع السياسي يعاني من الجمود، ولم يحرز تقدم ذي شأن بالنسبة للعناصر الرئيسية في عملية المصالحة وفقا لما حدده اتفاق لينـاس – ماركوسي. ولم تبدأ حتى الآن عملية وضع القوات الجديدة في مواقع التجمع ونزع سلاحها. ولم يتم تفكيك المليشيات، بل من الواضح، في الواقع، أنها ما زالت تحمل السلاح وتشكل تهديدا خطيرا للاستقرار في أبيدجان وغيرها من الأماكن. وأخيرا، لم يتم حتى الآن تعديل المادة ٣٥ من الدستور. وهذه عقبات لا بد من التغلب عليها.

وفي حقيقة الأمر أن الوقت ينفد بسرعة. ويجب بذل كل ما هو ممكن للتأكد من إجراء الانتخابات وفقا للجدول الزمني المقرر، أي في تشرين الأول/أكتوبر، وبعد سبعة أشهر من الآن، لأن إجراء انتخابات حرة ومنفتحة وشفافة هو السبيل الوحيد المؤدي إلى حل الأزمة. ولا بد لي من التأكيد بأن الانتخابات إن لم تنظم في تشرين الأول/أكتوبر، على النحو المقرر، فإن كوت ديفوار ستوضع على طريق نحو المجهول محفوف بالمخاطر.

وفي هذا السياق، ترى فرنسا أن جهود الرئيس امبيكي أساسية. وأود أن أغتنم فرصة حضور السيد باهاد هنا لكي أؤكد من جديد بكل قوة حقيقة تأييد فرنسا الكامل لجهود الوساطة التي بدأها الرئيس امبيكي بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي. إننا ندرك أن مهمته ليست سهلة على الإطلاق، ولكنها يجب أن تنجح. وستكون المناقشات التي ستبدأ في غضون أيام في بريتوريا ذات أهمية فائقة. ويحدونا الأمل أن تيسر إعادة انطلاق عملية السلام في كوت ديفوار. ولكي يتم ذلك، لا بد لجميع الأطراف الإيفوارية من التحلي بالمسؤولية، وكما أكد مجلس الأمن مرارا، فإن أي تعهد تقطعه للرئيس امبيكي يجب أن تفي به. ويتعين على المجتمع الدولي أن يلتزم جانب اليقظة في هذا المجال.

النقطة الأخيرة التي أود التعليق عليها هي قيام مجلس الأمن في الأيام القليلة القادمة بالنظر مجددا في ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأيضا في قوات لينكورن. وستكون المناقشة التي سيجريها المجلس والقرارات التي سيتخذها حاسمة. وسيتعين على المجلس أن يعمل بتعاون وثيق مع جنوب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ولهذا السبب، من الأهمية الأساسية أن يوجه المجلس اهتماما فائقا إلى الوساطة الأفريقية وأن ينتبه إلى تحليلاتها وتوصياتها. إن ولاية القوة المحايدة ستنتهي في ٤ نيسان/أبريل، بينما ستكون المناقشات جارية في بريتوريا بين الرئيس امبيكي والأطراف الإيفوارية. ويتعين على المجلس أن يكون على علم بنتائج ذلك الاجتماع وبتحليل الرئيس

امبيكي لتلك النتائج. ولذلك، تقترح فرنسا تجديد ولاية القوات المحايدة لمدة شهر واحد، حتى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥. وسيتيح ذلك للمجلس الوقت الكافي للقيام بعمله، وحينذاك سيكون بين أيدينا تقرير الرئيس امبيكي عن المناقشات التي ستكون قد جرت في بريتوريا.

اليوم، قبل شهر واحد من ٤ أيار/مايو وسبعة أشهر من إجراء الانتخابات، لا يسعني إلا أن أؤكد مرة أخرى على قلقنا العميق إزاء الحالة في كوت ديفوار. وسيكون هناك خطر حقيقي إذا لم يتحقق نجاح كبير خلال الأيام القليلة القادمة فيما يتعلق بتنفيذ ليناس – ماركوسي. وأشدد مرة أخرى على أن هذا هو السبب الذي يدفعنا إلى التعويل على الرئيس امبيكي في أن يتمكن من تحقيق ذلك النجاح الكبير، وسيكون مجلس الأمن جاهزا لمساعدته في ذلك.

في الختام، أود التأكيد على أن فرنسا عملت دائما وفقا للولاية التي أوكلها مجلس الأمن إليها. وإذا رغب مجلس الأمن في أن تواصل فرنسا الاضطلاع بتلك المسؤولية، آخذا بعين الاعتبار وجهة النظر الأفريقية، فإنها ستفعل ذلك.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أرحب بحضور الأمين العام معنا. وأود أيضا أن أرحب بحضور السيد عزيز باهاد، نائب وزير خارجية جنوب أفريقيا، وأن أشكره جزيل الشكر على العرض الرائع الذي قدمة عن نتائج الوساطة التي يقوم بها الرئيس امبيكي نيابة عن الاتحاد الأفريقي في إطار الأزمة الإيفوارية.

وباسم الجزائر، أود أن أشيد بجنوب أفريقيا وبالرئيس امبيكي على التزامه الشخصي وجهوده التي لا تكل من أجل كسر الجمود في عملية السلام، وأود أن أطمئنه على دعمنا الكامل له. وتود الجزائر أيضا أن تشكر السيد ألان دوس على العرض الذي قدمه للمجلس.

إن الجزائر حريصة على أن ترى الأطراف الإيفوارية تغتنم فرصة الاجتماع الذي سيعقد في بريتوريا يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل من أجل انطلاق العملية السياسية من جديد. إن الوضع في كوت ديفوار يكاد يخرج عن نطاق السيطرة، ولذلك، يجب على جميع الأطراف المعنية تحمل مسؤولياتها. فخلاص البلد ينبغي أن تكون له الأولوية على المصالح الضيقة والمطامح الشخصية.

من المهم أن تدرك الأطراف المتنازعة في الأزمة أن صبر المجتمع الدولي بدأ ينفد في ظل التردد الجاري الذي لا مبرر له، وفي ظل الفشل في الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها. وفي خطة العمل التي اعتمدها الرئيس امبيكي، فإنه بذل قصارى جهده من أجل تلبية شواغل جميع الأطراف بصورة موضوعية. وكان محقا في جعل بناء الثقة بين الأطراف شرطا أساسيا لإطلاق عملية السلام من جديد. وكان الاتحاد الأفريقي والرئيس امبيكي محقين عندما طلبا إلى مجلس الأمن وحصلا على فرصة إضافية للحوار والتعاون عندما وافق المجلس على تعليق تنفيذ التدابير التي نص عليها القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤).

مع ذلك، لا بد لنا من التسليم بأن الأطراف يبدو أنها لم تتخذ بشكل قاطع خيار السلام والمصالحة، بل ما زالت بعيدة كل البعد عن ذلك. وينتظر المجتمع الدولي من هذه الأطراف أن تبذل المزيد من الجهود وأن توافق على تقديم تنازلات متبادلة.

ويجب بذل كل جهد ممكن من أجل التأكد من إجراء الانتخابات في موعدها المقرر. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تتخذ الأطراف مبادرات من أجل تصفية أجواء البلد ولإعطاء الشعب الإيفواري أفقا واعدا.

إن أسوأ الاحتمالات التي يمكنني تصورها هو استمرار الجمود السياسي عندما يحين موعد الانتخابات.

ولتجنب مثل هذه الحالة، يجب أن تأخذ القوات الجديدة مكانها بدون تأخير في حكومة المصالحة الوطنية، وأن تشرع في عملية نزع السلاح. يجب على سلطات كوت ديفوار بدورها أن تقبل التوصل إلى حل لمسألة المادة ٣٥ وأن تضمن مساهمة الإصلاحات التشريعية بشكل هادف في اقتلاع أسباب هذه الأزمة.

لقد كان لتطور الأزمة في كوت ديفوار آثار مباشرة على وضع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لأن الظروف التي سادت في الأصل وقت تحديد ولايتها وتكوينها قد تغيرت بشكل كبير. ففي البداية تم التخطيط لإنشاء البعثة من أجل مساعدة أهالي كوت ديفوار على تنفيذ الوفاق السياسي الذي تم الاتفاق عليه في لينا س – ماركوسي والذي تم التأكيد عليه من جديد في أكرا. ولذلك ينبغي أن تكون عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بمثابة الضامن للتطبيق السليم للاتفاقات المبرمة، ولا سيما بالنسبة للجوانب الأكثر حساسية من قبيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة توحيد البلاد، وعقد انتخابات ذات مصداقية ومفتوحة وشفافة.

ولكن، نظرا للوضع القائم، وبفضل إرادة مجلس الأمن، فإن ولاية وقواعد عمل هذه البعثة تعرضت للتغيير. فعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تركز الآن جهودها أساسا على معالجة أعراض الأزمة التي تزداد سوءا يوما بعد يوم باستمرار الجمود في عملية السلام. وقد أصبحت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قوة لتحقيق الاستقرار. وهكذا فهي تضطلع بمهام لم تكن بالضرورة مستعدة لها. ويصف تقرير الأمين العام الأوضاع المختلفة التي تواجهها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ولا سيما في شمال البلاد وفي منطقة الثقة. وينبغي أن يبحث مجلس الأمن بعناية تلك المشاكل عند استعراضه لولاية البعثة في المرة القادمة. وخلال ذلك التقييم يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الضغوط المفروضة على موارد عملية الأمم المتحدة في كوات ديفوار ستزداد. فباقتراب موعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ستزداد مسؤوليات البعثة بشكل مستقل تماما عن تطور الوضع السياسي في كوت ديفوار.

ولا يريد المجتمع الدولي بالتأكيد أن يرى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قد أصبحت سلبية وعاجزة في مواجهة احتمال تردي الأوضاع. وهذا يعني أن من الضروري أكثر من أي وقت مضى تعزيز موارد البعثة، وربما تعديل ولايتها.

وفي الختام، يود وفد بلادي أن يعيد التأكيد على دعمه الكامل لجهود الوساطة التي يبذلها الرئيس امبيكي، وينتظر باهتمام كبير التقييم الذي سيقدمه بعد اجتماع بريتوريا في نيسان/أبريل المقبل.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): نود أن نعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، لعقدكم هذه الجلسة العلنية اليوم. كما نود أن نشكر نائب وزير خارجية جنوب أفريقيا، السيد عزيز باهاد، على بيانه الذي قدم لنا فيه تقييما نفاذا حول الوضع في كوت ديفوار من منظور الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتنفيذ خطة السلام. ونشكر كذلك النائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام، السيد آلان دوس، على إحاطته الإعلامية المفيدة، كما نرحب بوجود الأمين العام بيننا.

إننا نشاطر الآخرين الشواغل العميقة حول الجمود الحالي في العملية السياسية في كوت ديفوار، حيث أنه وفقا للفقرة ٨١ من تقرير الأمين العام (S/2005/186) ”هناك خطر حقيقي فعلا من أن تخرج الأحداث عن السيطرة وتنتج عنها عواقب لا يمكن التكهن بها بالنسبة لسكان كوت ديفوار وللمنطقة دون الإقليمية كلها“.

وللأسف يبدو أن هناك افتقارا شديدا إلى الإرادة السياسية لدى الأطراف في كوت ديفوار للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض. وعلى سبيل المثال فإن الهجمات التي وقعت في لاغوالي في شباط/فبراير قد بيّنت إلى أي مدى أصبح الوضع محفوفا بالمخاطر، وإلى أي حد يمكن أن يتدهور، ويتحول بسهولة إلى شيء أخطر بكثير. وتلقي طريقة التعامل بعد ذلك مع الشباب المسلحين الذين اشتركوا في تلك الهجمات ظلالا خطيرة من الشك على الإرادة السياسية للأطراف في كوت ديفوار للمضي قدما بعملية السلام.

وفي هذه الظروف الصعبة فإن جهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالرغم من أنها لم تؤد بعد إلى تحقيق نتائج ملموسة، تكتسي مزيدا من الأهمية، ونساند بقوة استمرار مشاركة الطرفين، ولا سيما جهود الوساطة التي يبذلها الرئيس امبيكي، بوصفها دليلا واضحا على امتلاك أفريقيا لعملية صنع السلام في كوت ديفوار. ويجب تشجيع هذه المبادرات الأفريقية وينبغي مساندتها من خلال تدابير مناسبة تتخذها منظومة الأمم المتحدة ومن خلال قرارات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، أود أن ألقي الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، يحدونا الأمل في أن تُكثف جهود الوساطة التي يبذلها الرئيس امبيكي خلال الأسابيع القادمة، كما أوضح نائب وزير الخارجية، السيد باهاد، في بيانه اليوم. ومن المهم أن يواصل الاتحاد الأفريقي والفريق التابع للرئيس امبيكي إبلاغ المجلس بكيفية تقييمهما لتطور الوضع وبما ينتظران من الأمم المتحدة ومجلس الأمن على سبيل المساعدة في المضي قدما بعملية السلام في كوت ديفوار. ولهذا الغرض فمن المهم بشكل حاسم تعزيز تبادل المعلومات وجهود التنسيق والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والفريق التابع للرئيس امبيكي والأمم المتحدة في الميدان.

ثانيا، يجب أن تدرك تماما كل الأطراف في كوت ديفوار أن أي إخفاق في التعاون في تيسير الجهود التي يبذلها الرئيس امبيكي سيعرّض تلك الأطراف لتطبيق نظام الجزاءات وفقا للقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤). كما لا يجب السماح باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان والأعمال الاستفزازية والهجمات ضد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعملية ليكورن والتحريض على الكراهية. وإذا ما استمرت العرقلة الحالية لعملية السلام فيجب على مجلس الأمن أن يُبدي استعداده، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي، لتطبيق الجزاءات فورا ضد الأفراد المسؤولين عن هذا التخريب. ومن شأن ذلك أن يبعث برسالة واضحة من جانب المجتمع الدولي إلى الأطراف في كوت ديفوار مفادها أنه لن يتم التسامح إزاء تخريب عملية السلام.

ثالثا، نثني بقوة على الجهود التي تبذلها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعملية ليكورن من أجل ضمان الأمن والاستقرار في إطار الوضع الهش في كوت ديفوار، ونسلّم بأن عملية الأمم المتحدة تضطلع بدور متزايد الأهمية في كوت ديفوار. ومن جهة أخرى، نعتقد أنه نظرا لدرجة الترابط بين أوضاع الصراع في منطقة غرب أفريقيا، يبدو من المناسب أن نستعرض المفاهيم التنفيذية لمختلف بعثات الأمم المتحدة للسلام المنتشرة في غرب أفريقيا بغية تعزيز أشكال التعاضد فيما بين البعثات من أجل الاستخدام التشغيلي المرن والفعال لإمكانيتها. وفي هذا السياق، فقد أحطنا علما مع الاهتمام بالملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في آذار/مارس حول التعاون فيما بين بعثات حفظ السلام في غرب أفريقيا. ونود أن نشجع على استكشاف المزيد في هذا المجال.

وبالنسبة لمستوى القوة المناسب لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار نفسها، فإننا نتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات في المجلس، بما في ذلك حول أفضل الطرق لإمكان

تحقيق المستوى الأمثل لأصول وموارد بعثات حفظ السلام التي يتم وزعها وتوفيرها في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية في مجموعها.

ويعتبر التصميم والالتزام القويان من جانب الأطراف المعنية أمر أساسي. فبدون ذلك لن تؤدي مبادرات عملية السلام ولا وجود عملية حفظ السلام إلى التوصل إلى أي حل دائم للمشكلة. وبينما نجد أن عملية السلام والوفاق قد وصلت إلى طريق مسدود فإن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني في البلد آخذ في التدهور، مما يؤثر بشكل مباشر على شعب كوت ديفوار. وفي هذا الصدد، يجب دعم جهود الإغاثة الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يفكرا بجدية في اتخاذ التدابير اللازمة من أجل استعادة التزام كل الأطراف في كوت ديفوار بعملية السلام.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة الأمين العام في جلسة مجلس الأمن اليوم. ونقدر الجهود التي يبذلها السيد باهاد والسيد دوس من أجل حل الأزمة في جمهورية كوت ديفوار، ونشكرهما على مساهمتهما في هذه الجلسة.

يشعر الوفد الروسي ببالغ القلق إزاء عدم استقرار الوضع في كوت ديفوار والإخفاق المستمر في إحراز تقدم صوب تحقيق تسوية هناك. وبالرغم من جهود الوساطة الرائعة والجديرة بالثناء والحثيثة التي يبذلها رئيس جنوب أفريقيا، السيد امبيكي، فإن عملية السلام في كوت ديفوار ما زالت معطلة وما زالت الأطراف تبدي قدرا كبيرا من عدم الثقة.

إن الركود السياسي هناك محفوف بخطر استئناف الأعمال القتالية التي قد تندلع مرة أخرى نتيجة لحادث مسلح آخر. ومما يثير القلق المتزايد أن استمرار الجمود في الموقف يقوض احتمالات عقد انتخابات رئاسية وبرلمانية في كوت ديفوار في الوقت المناسب. وينبغي ألا يُدخر أي جهد من أجل ضمان إجراء الانتخابات في الموعد المقرر، لأنه ستترتب على إرجائها أخطر العواقب. ويمكن للبلد ومؤسسات الدولة أن تصبح خارج نطاق القانون، كما سيتعرض النظام الدستوري نفسه للخطر. وثمة مصادر أخرى مثيرة للقلق تتمثل في الاتجاهات الاقتصادية المتزايدة السلبية وزيادة تردي الوضع الاجتماعي والإنساني.

وبالرغم من أهمية تقديم المساعدة الخارجية بالنسبة لعملية التسوية في كوت ديفوار فإن المسؤولية الكاملة عن اتخاذ القرار الصعب للتوصل إلى مخرج من هذه الأزمة تقع على عاتق المواطنين في كوت ديفوار أنفسهم. وندعو أطراف الصراع إلى إبداء الإرادة السياسية والبدء فورا في الوفاء بالتزاماتها بموجب خارطة طريق امبيكي. وهناك حاجة أيضا إلى التنفيذ الفوري للتدابير التي تستهدف الإعداد للانتخابات؛ وتسوية الخلافات فيما يتعلق بالقوانين المعتمدة في سياق الإصلاحات التشريعية؛ واعتماد المادة ٣٥ المنقّحة من الدستور، التي تنص على الشروط التي ينبغي توفرها في المرشحين لمنصب الرئاسة؛ والبدء في عملية نزع السلاح.

إن الوضع في كوت ديفوار معقّد ومحفوف بإمكانية زيادة تردي الأوضاع هناك؛ وهو يُملي ضرورة تعزيز فعالية وتنسيق الجهود الدولية المبذولة من أجل تعزيز التقدم في عملية السلام في البلد. ونشير إلى الدور الخاص الذي يمكن أن تضطلع به الدول المجاورة في ذلك الصدد.

ونشاطر الأمين العام قلقه فيما يتعلق بالتحريض على الكراهية والعنف في وسائط الإعلام، الذي يزداد مرة أخرى، والتهديدات الواسعة النطاق ضد الأمم المتحدة وحفظة

السلام الفرنسيين. ويجب على الأطراف في كوت ديفوار أن تضع فورا حدا لتلك الأنشطة غير المقبولة.

إن الوضع الأمني المعقّد والهدف الجديد المتمثل في رصد الامتثال للحظر المفروض على الأسلحة يعقدان بشكل واضح الجهود التي تبذلها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لكي تفي بصورة فعالة بولايتها في حدود الموارد الحالية. ونتفق مع توصيات الأمين العام بأن تعزز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وتمدد ولايتها لمدة سنة أخرى، حتى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على قيامكم بتنظيم هذه الجلسة فيما يتعلق ببلد يمر بوضع فريد، كما وصفه السيد ألان دوس، النائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار، الذي نشكره على عرضه التقرير المرحلي الرابع للأمين العام (S/2005/186). كما نود أن نهنئ ونشكر السيد عزيز باهاد، نائب وزير خارجية جنوب أفريقيا، على بيانه وعلى الجهود التي يبذلها بلده من أجل التوصل إلى حل للمشكلة في كوت ديفوار.

إن الوضع العام في كوت ديفوار ليس بالوضع الحسن على الإطلاق. فهو يتسم بالانقسام. وإن الانتهاك الأخير لوقف إطلاق النار، في ٢٨ شباط/فبراير، من جانب ١٠٠ عنصر مسلح قاموا بمهاجمة القوات الجديدة في لوغوالي؛ وعدم مشاركة وزراء القوات الجديدة في الحكومة الانتقالية؛ وعدم التوصل إلى اتفاق حول الإجراء اللازم لتعديل المادة ٣٥ من الدستور، المتصلة بشروط أهلية الترشيح لمنصب الرئيس؛ وإرجاء البدء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للقوات الجديدة؛ والتجنيد ”غير النظامي“ للجنود في القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار؛ والتأخير في تنفيذ الإصلاحات الضرورية التي ستجعل من الممكن إجراء الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر – كل هذه الأمور تصف بدقة ما يحدث في كوت ديفوار ولهذا السبب فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء مستقبل عملية السلام.

ولا يمكن أن يمثل المجتمع الدولي و الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بديلا عن الإرادة السياسية الأصيلة من جانب الأطراف لاحترام نص وروح اتفاق لينا – ماركوسي واتفاق أكرا الثالث. ولذلك نحث الأطراف على تنفيذ التدابير الضرورية لمنع وقوع أي تصاعد آخر في حدة التوتر. وكما حدد الاتحاد الأفريقي، ومثلما ذكر الأمين العام في تقريره، تتضمن تلك التدابير ما يلي: تهيئة مناخ من السلم وتعزيز الثقة بين الأطراف؛ وتنفيذ الإصلاحات التشريعية والدستورية المنصوص عليها في اتفاق لينا – ماركوسي؛ وضمان عمل وتشكيل الحكومة الانتقالية؛ والبدء في عملية نزع سلاح كل المليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها؛ وتيسير استعادة السلطة الوطنية في جميع أنحاء كوت ديفوار؛ واحترام الموعد النهائي لإجراء الانتخابات؛ وإعادة تشكيل الشرطة الوطنية وقوات الدرك في البلد؛ وتوفير الخدمات العامة الأساسية في جميع أنحاء الإقليم.

يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد دعمه الكامل لجهود الوساطة التي يبذلها السيد امبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، وللجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمحاولة إعادة تنشيط عملية السلام في كوت ديفوار. وفي ذلك الصدد، نرى أنه من المهم أن يتلقى مجلس الأمن معلومات دورية مستكملة حول التطورات في عملية الوساطة وعن الخطوات الأخرى التي تشكل جزءا من تلك العملية.

وفي ذلك السياق، نعتقد أن الاجتماع المقبل، المقرر عقده في بريتوريا في أوائل نيسان/أبريل يمكن أن يشكل خطوة هامة في البحث عن حل سياسي للبلد وللمنطقة. وبالمثل، ينبغي أن نبدأ في تطبيق تدابير جزاءات منفردة، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، ضد الأفراد الذين يضعون العراقيل أمام تنفيذ اتفاق لينا – ماركوسي واتفاق أكرا الثالث، وكذلك ضد الذين يرتكبون أية مخالفات أو انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان في كوت ديفوار.

أخيرا، وكما يتبين من تقرير الأمين العام، فإن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار – التي كانت على مستوى المسؤولية واضطلعت بولايتها، حتى في ظل الظروف الصعبة – يجب أن تستمر في تلقي دعمنا، ولا سيما أنها تفتقر دائما إلى الموارد الضرورية للاضطلاع بأنشطتها. ولكل تلك الأسباب، نوصي بأن تواصل هذه القوة عملها، ونؤيد تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة ١٢ شهرا أخرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد فسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بحضور الأمين العام، وأن أعرب عن تقديرنا لتقريره الأخير والمفيد عن الحالة في كوت ديفوار (S/2005/186). كما أتوجه بجزيل الشكر إلى السيد ألان دوس على الوضوح الذي اتسمت به إحاطته الإعلامية.

ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا لرئيس جمهورية جنوب أفريقيا السيد امبيكي على الجهود التي يبذلها بلا كلل من أجل استعادة السلام في بلد ظل فترة طويلة مثالا للسلام والرخاء في المنطقة. ونود أيضا أن نشكر السيد عزيز باهاد على تخصيصه وقتا للقدوم إلى نيويورك وعلى تقديم إحاطة إعلامية إلى أعضاء مجلس الأمن.

إن ملاحظة الأمين العام بأن الحالة الأمنية تظل مقلقلة تجعلنا جميعا نشعر بقلق بالغ. وإن تحذيره من أنه ما لم تتم السيطرة على تسليح الميليشيات وأنشطتها، فسيكون هناك خطر حقيقي بأن تنفلت الأمور وستكون لذلك عواقب لا يمكن حسبانها على شعب كوت ديفوار وعلى المنطقة دون الإقليمية بأسرها، تحذير يبعث على جزع أشد.

ومما يؤسف له أنه على الرغم من الجهود الجديرة بالإشادة للرئيس امبيكي بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي للدفع إلى الأمام بخطة العمل المتفق عليها بين الأطراف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، لم يتم حتى الآن تنفيذ اقتراحات مهمة واردة في تلك الخطة. ومن سوء الحظ أن التقدم المحرز ظل محدودا وظل البلد منقسما. وينبغي للأطراف الإيفوارية، وخاصة تلك التي تسيطر على جماعات مسلحة، أن تمارس ضبط النفس وأن تحاسب زعماءها على هجماتهم ضد المدنيين وحفظة السلام.

ومن المهم أهمية قصوى تنفيذ القرارين ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٥٨٤ (٢٠٠٥) لتحسين الحالة الأمنية في البلد.

ونحن ممتنون لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (العملية) ولقوات ليكورن على جهودهما لرصد تنفيذ الحظر. ومع مراعاة الافتقار إلى التقدم في عملية السلام، نؤيد تماما اقتراح الأمين العام بتعزيز قدرة العملية وتزويدها بموارد إضافية حتى تتمكن من الوفاء بولايتها الصعبة بفعالية أكبر.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر أن الحظر على توريد الأسلحة ملزم لجميع الدول الأعضاء. ويكتسي

ذلك الالتزام أهمية خاصة لبلدان المنطقة. وفي ذلك الصدد، وبصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، أود أن أناشد جميع الدول الأعضاء في المنطقة أن تقدم للجنة المعلومات ذات الصلة بشأن التدابير الوطنية التي اتخذتها من أجل التطبيق الدقيق لحظر التوريد على الأسلحة إن لم تكن قد فعلت ذلك.

يتابع المجتمع الدولي الحالة في كوت ديفوار عن كثب. وسيسعده بوجه خاص أن يرى عما قريب تحسنا في الحالة وأن يعود البلد إلى السلام والاستقرار. وإذا ظلت الحالة متفجرة، فلن يكون هناك بديل عن التنفيذ الكامل للقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) ضد كل من يعرقل عملية السلام ويقترف انتهاكات لحقوق الإنسان.

تظهر الحادثة المأساوية الأخيرة في لوغوال مدى تفجر الحالة الأمنية ومدى سهولة تصاعد العنف بقدر أكبر ولذلك، نناشد جميع الأطراف المعنية، وخاصة الزعماء الإيفواريين، تحمل مسؤولياتهم وتنفيذ شروط عملية السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وسيعطيهم الاجتماع المقبل المقرر عقده في نيسان/أبريل في بريتوريا فرصة أخرى ينبغي أن ينتهزوها، بغية إحلال السلام في بلدهم.

السيد مركادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر الرئاسة البرازيلية على عقد هذه الجلسة المهمة لمناقشة الحالة في كوت ديفوار. ويدلل حضور الأمين العام شخصيا عصر اليوم على أهمية الأزمة في كوت ديفوار. ونرحب بالإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها نائب وزير الخارجية عزيز باهاد، ونشكر نائب الممثل الخاص الأقدم للأمين العام لكوت ديفوار ألان دوس على عرضه تقرير الأمين العام (S/2005/186).

أظهر اتفاق لوناس – ماركوسي واتفاق أكرا الثالث علامات تبعث على الأمل ألا وهي أنه يمكن التوصل إلى تسوية سلمية للحالة في كوت ديفوار. إلا أن الأحداث التي وقعت منذئذ وخاصة هجمات شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أوقفت الزخم الإيجابي لهذين الاتفاقين. ولا تزال عملية السلام تعاني من نكسات خطيرة. وقد تأخر تنفيذ التزامات الأطراف. ولم يبدأ بعد تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما يتواصل تصاعد التهديد بانعدام الأمن إذ يواصل الطرفان انتهاك وقف إطلاق النار. وفي الوقت ذاته، تتدهور الحالة الاقتصادية باطراد. وتؤدي تلك التطورات إلى التساؤل عما إذا كانت الانتخابات ستجرى في الموعد المحدد في تشرين الأول/أكتوبر، وهذه حالة لا يمكن للبلد أن يتحملها.

ويرى وفد بلادي أن تلك التأخيرات يمكن أن تؤدي إلى خلق أزمة خطيرة يمكن أن تقوض لا استقرار كوت ديفوار العام فحسب، ولكن أيضا استقرار المنطقة دون الإقليمية. ويتعين معالجة المشاكل المتعلقة بالانتخابات القادمة في شهر تشرين الأول/أكتوبر وكذلك ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أقرب وقت ممكن. وإن الأعمال التحضيرية للانتخابات وعضوية لجنة الانتخابات المستقلة والإصلاحات التشريعية – وخاصة إقرار المادة ٣٥ الدستور بصيغة منقحة – يجب القيام بها بصورة عاجلة. وبقدر ما ترتبط عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالانتخابات وباستعادة الأمن في البلد، فإنه يجب أيضا إزالة الصعوبات الكامنة في تلك العملية في أقرب وقت ممكن.

ويشيد وفد بلادي بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الرئيس امبيكي لإضفاء الطابع الرسمي على خطة عمل الاتحاد الأفريقي لحل المأزق الحالي فيما بين الأطراف الإيفوارية. ونشكر نائب وزير الخارجية عزيز باهاد على عرض خريطة طريق الاتحاد الأفريقي وعلى التوصيات الواردة فيها. ونلاحظ على نحو خاص الاقتراح بأن يقدم بلد أفريقي قوات

إضافية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتأمين مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويمكن أن يكون ذلك حافزا مهما للمقاتلين من أجل البدء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ونؤيد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن في جهودهما لتوفير الأمن دعما لعملية السلام، ونتفق مع توصية الأمين العام بتمديد ولاية العملية مدة ١٢ شهرا إضافيا. ونقدر التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأيضا إسهاماتهم في دفع عملية السلام إلى الأمام في ظل هذه الظروف الصعبة.

إن عقد جلسة المجلس هذه وسيلة لإرسال رسالة إلى الأطراف الإيفوارية بوجوب أن تظل منخرطة بنشاط في مفاوضات السلام وضرورة إنهائها بنجاح. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، جهود دعم عملية السلام الإيفوارية، وأن ينسقها. ولكن لما كان السلام يكمن في نهاية المطاف في أيدي الإيفواريين، فيجب أن يوضح لهم أنهم يتعين عليهم اتخاذ خيارات صعبة وتقديم تضحيات لإعادة عملية السلام مرة أخرى إلى المسار. كما أن استعادة الثقة ضرورة وأولوية من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام.

أخيرا، نتطلع إلى الفرصة التالية لموافاتنا بآخر المعلومات عن جهود الوساطة من أجل السلام التي يبذلها الرئيس امبيكي، وخاصة فيما يتعلق باجتماعه مع الأطراف الإيفوارية في بريتوريا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الفلبين على ما تفضل به من عبارات رقيقة وجهها إلى الرئاسة.

السير إمير جونس باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أقدم شكري إلى ألان دوس على إحاطته الإعلامية وعلى تقرير الأمين العام (S/2005/186)، الذي نرحب أحر الترحيب بحضوره بيننا في هذه الجلسة. واسمحوا لي أن أذكر تقديرنا لعمل الممثل الخاص السابق للأمين العام ألبرت تفيجري على كل ما أنجزه.

يتضح جليا مدى الصعوبات التي نواجهها في كوت ديفوار. ونحن ندين بالكثير للوزير باهاد وللرئيس امبيكي. وأرحب أشد الترحيب بالتزام الوزير بعملية وساطة اشتمالية. ومن الأهمية بمكان أن يعمل الاتحاد الأفريقي عن كثب مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في كل ما يجري إنجازه. والمملكة المتحدة، شأنها شأن سائر أعضاء المجلس، تؤيد جهود الرئيس امبيكي للوساطة بهدف إعادة عملية السلام إلى مسارها مرة أخرى. ولكن أيضا، شأننا شأن وفود أخرى، نشعر بعميق القلق بشأن الحالة في كوت ديفوار: المناخ الأمني المتدهور والمليشيات التي لا يكبح جماحها والانتهاك المتواصل لحقوق الإنسان والفراغ القضائي الخطير في منطقة الثقة والشعور السائد بالإفلات من العقاب.

لذلك، عند النظر في كيفية التصدي لتلك التحديات على نحو أفضل، أود أن أركز على قضيتين فحسب. الأولى هي كيفية كفالة أن تفي الأطراف الإيفوارية بالتزاماتها بموجب اتفاق لياس – ماركوسي واتفاق أكرا الثالث. وهذا أساسي إذا أردنا تحقيق هدف إجراء انتخابات حرة ونزيهة في شهر تشرين الأول/أكتوبر القادم. ومن الأهمية بمكان أن نستعد جيدا لتلك الانتخابات. وستؤيد المملكة المتحدة إعطاء دور أكبر للأمم المتحدة، إذا ما طلبت الأطراف الإيفوارية ذلك. وقد أوضح القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) أن المجلس سيحمل كل طرف في كوت ديفوار على حدة مسؤولية أعماله، وسيتخذ تدابير ضد كل من لا يفي بالتزاماته. ومن ثم يبدو لي أن الوقت قد حان الآن لكي يعجّل المجلس بإعداده لهذه التدابير حتى نكون مستعدين في

اللحظة المناسبة للقيام بعمل سريع ضد من يواصلون عرقلة عملية السلام.

ثانيا، فيما يتعلق بدور عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أبرز الأمين العام ما تتعرض له القدرة الراهنة للعملية من إجهاد وطلب مزيدا من الموارد، وخاصة بالنظر إلى الزيادة التي طرأت على ولاية العملية. ويجب أن نكفل اتساق استراتيجية المجلس في كوت ديفوار، وعدد الجنود وأفراد الشرطة المدنية الذين تتألف منهم العملية وولايتها، وقواعد الاشتباك، والمهام المعطاة للبعثة، بشكل تام كل منها مع الآخر. وأرى أنه لدى النظر في كيفية تمديد ولاية العملية سيتعين علينا النظر مليا في كيفية توافق تلك المتطلبات مع بعضها البعض. وفي الوقت ذاته، أرى من المعقول أن ندعم اقتراح السفير دي لا سابلبير بالتمديد لمدة شهر واحد.

وإذا جاز لي، أود أن أكتفي في الختام بتوجيه الشكر لفرنسا على استمرارها في الالتزام إزاء كوت ديفوار وعلى المساهمة التي لا غنى عنها من جانب قوات ليكورن لدعم بعثة الأمم المتحدة وحفظ الاستقرار في ذلك البلد المضطرب.

السيد فابورغ – أندرسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن امتناني لحضور ممثل جنوب أفريقيا، السيد عزيز باهاد، في المجلس اليوم ولإحاطته الإعلامية عن جهود الوساطة التي يقوم بها رئيس جنوب أفريقيا ثابو امبيكي نيابة عن الاتحاد الأفريقي. واسمحوا لي أيضا بأن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقدكم هذه الجلسة لتلقي التقرير مباشرة من وسطاء جنوب أفريقيا، وهذا أمر كان وفدي يتطلع إليه.

وأود كذلك أن أعرب عن امتناني للأمين العام لتقريره المكتوب المفيد (S/2005/186) المقدم للمجلس، وللنائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام، السيد ألان دوس، على إحاطته الإعلامية السلسة والمفيدة عن معظم الأحداث التي وقعت مؤخرا في كوت ديفوار.

ولا تزال كوت ديفوار تتأرجح على حافة الهاوية، وهذا هو الواقع غير السار الذي تواجهه جميع الجهات الفاعلة المشتركة في محاولة إدارة هذه الأزمة. وثمة ضرورة واضحة للتصرف بحكمة وبسرعة. ويجب أن يوضح للأطراف الرئيسية في كوت ديفوار بجلاء تام أنه لا حل سوى الحل السلمي والتفاوضي لهذه الأزمة. أما الخيار العسكري فلن يكون فيه فائزون، بل خاسرون فقط. وينبغي أن تستجمع الأطراف الإيفوارية المسؤولة في بريتوريا في الأسبوع المقبل ما يلزم من الشجاعة لتقديم التنازلات الضرورية وإعادة إيجاد الثقة المتبادلة اللازمة للتمكين من إجراء الانتخابات وتحقيق المصالحة في هذا البلد.

وأتفق مع كثير من التعليقات والملاحظات التي أبداها الآخرون. وسأقتصر فيما يلي على ثلاث نقاط موجزة فحسب.

أولا، تؤيد الدانمرك بقوة الجهود الدؤوبة التي يبذلها رئيس جنوب أفريقيا، السيد ثابو امبيكي، للوساطة بين الأطراف، وتعرب عن تقديرها لهذه الجهود. كما تعرب عن ترحيبها بالدلائل القوية على امتلاك أفريقيا لناصية إدارة الأزمة في كوت ديفوار، وترجو بإخلاص أن يتمخض اجتماع بريتوريا في الأسبوع المقبل عن نتائج بنّاءة وتطلعية.

وإذا نظرنا إلى المستقبل، من الضروري أن تعود جميع الجهات الفاعلة الخارجية الرئيسية إلى المشاركة بقوة، وأن يتم توزيع العمل على نحو واضح بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية الرئيسية في دعم القيام

بالخطوات الحاسمة القادمة في عملية السلام، وهي توسيع نطاق الإطار الانتخابي، والعملية الانتخابية، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومكافحة الإفلات من العقاب.

ثانيا، إن عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقات السلام والهيمنة الراهنة للمليشيات ينبغي أن يدفعانا إلى التفكير مليا في أهداف العاملين الدوليين في حفظ السلام، وفي الشروط اللازم توافرها فيهم. وينبغي التشجيع على تعزيز تواجد الجهات الفاعلة الإقليمية عما هو عليه، ومواصلة تنمية التعاون فيما بين البعثات التابعة للأمم المتحدة في غرب أفريقيا. وليس الوجود الضار للمقاتلين السابقين من ليبريا وسيراليون سوى أحد الأسباب التي تجعل تقوية التعاون بين البعثات أمرا حاسما. وأود في الوقت ذاته أن أوضح تماما أن وفدي يتفق في الرأي مع الأمين العام بشأن الحاجة إلى تعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وتمديد وجودها للعام القادم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على النائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام، السيد روس، والعاملين في حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة ولفرنسا على جهودهم التي لا تعرف الكلل بالرغم من الحالة الراهنة البالغة الشدة على أرض الواقع.

ثالثا، أرى أنه ينبغي إيضاح رسالة واحدة بجلاء تام للأطراف الإيفوارية سواء قبل اجتماع بريتوريا أو بعده، وهي أن الأعمال أقوى من الأقوال. وقد نص المجلس على تدابير للمكافأة والعقاب في القرارين ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٥٨٤ (٢٠٠٥). ولا تزال الدانمرك ترى تشديد الضغط على الأطراف. فكما أسلفنا الذكر، كان الضغط المتآزر المتسم بالمصداقية هو ما أدى إلى إحراز بعض التقدم قرب نهاية العام الماضي. وعندما خبا ذلك الضغط، خبا معه التقدم السياسي. وينبغي أن ندرس بعناية النتائج التي خلصت إليها لجنة التحقيق الدولية في الادعاءات بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في كوت ديفوار، وأن يتاح هذا التقرير، بدون المرفق، للاطلاع العام. فتزايد مخالفة القوانين في كوت ديفوار ينجم تحديداً عن ثقافة الإفلات من العقاب، التي يصورها التقرير أصدق تصوير.

ومن الواضح أنه في حالات تصاعد التوتر وكمون الصراع، كثيرا ما يلجأ السياسيون المفتقرين إلى المسؤولية للرسائل النمطية المتعلقة بمسائل من قبيل الدين والانتماء العرقي لحشد الدعم بين مؤيديهم. وينبغي عدم السماح لهذه الرسائل بأن تخفي المسائل السياسية الرئيسية المتعلقة بشكل الحكم في كوت ديفوار، التي قدمت اتفاقات السلام القائمة بالفعل أجوبة مرضية لها. فالغالبية العظمى من سكان كوت ديفوار تريد السلام وتريد أن تعيش حياتها دون خوف دائم مما قد يأتي به الغد. وينبغي للجهات الفاعلة المسؤولة في كوت ديفوار أن تقدم هذا السلام للشعب الآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الدانمرك على بيانه وعلى الكلمات الودية التي وجهها لي.

وأود أن أدلي ببيان بوصفي ممثلاً للبرازيل.

وأود بصفتي الوطنية أن أتوجه بالشكر أيضا للسيد ألان دوس على تقديمه تقرير الأمين العام (S/2005/186)، وأغتنم هذه الفرصة للترحيب بمشاركة الأمين العام في هذه الجلسة الهامة من جلسات مجلس الأمن. وأود أن أعرب عن تقدير وفدي لنائب وزير الخارجية عزيز باهاد لإطلاعه إيانا على تقييمه للحالة في كوت ديفوار وللعمل الذي يقوم به باسم الاتحاد الأفريقي لدفع عملية السلام قدما للأمام. كما أرحب بوجود المحامي العام موجانكو غومبي، المستشار القانوني للرئيس امبيكي.

وقد أثار زملائي بالفعل كثيرا من النقاط ذات الصلة. ويتفق وفد البرازيل معهم في الشواغل التي تساورهم بشأن استمرار الانتهاكات لحقوق الإنسان، والجو السائد المتسم بالإفلات من العقاب وغياب سيادة القانون في كثير من مناطق البلد. وسأركز في ملاحظاتي على نقطتين هما الأمن والعملية الانتخابية.

أما فيما يتعلق بالأمن، فأشد جوانب الحالة الراهنة في كوت ديفوار مدعاة للقلق هي فيما يبدو انتشار المليشيات. ويظهر أن الجماعات المسلحة الجديدة لا تكف عن التكاثر في كوت ديفوار، وأن الحالة لا يمكن التعامل معها من منظور سياسي فحسب.

ويتعين الحد من الاتجار بالأسلحة الصغيرة، ويجب أن تتاح خيارات أمام شباب كوت ديفوار الذي يعاني البطالة. وينبغي أن تضاعف الوكالات الإنمائية والشركاء في التنمية الجهود المبذولة في تصميم المشاريع الاقتصادية السريعة الأثر في المجتمعات المحلية، بهدف إيجاد الوظائف وإدرار الدخل. فلا يمكن أن يوجد سلام بلا تنمية. وقد شدد الوزير باهاد على تدهور الحالة الاجتماعية – الاقتصادية في هذا البلد.

وترتبط بالأمن أيضا القدرة على إيصال الرسائل الصحيحة للسكان على نحو فعال. وفي هذا الصدد، نثني على الأعمال التي يضطلع بها قسم الإعلام بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ولا سيما محطة الإذاعة على الموجات المتوسطة، للتوسع في خدماته المتصلة بالتوعية ولزيادة رصده الرسائل التي تبثها وسائل الإعلام المحلية. ويشير تقرير الأمين العام أيضا إلى مبادرات سلطات الإذاعة والتليفزيون في كوت ديفوار التي يمكن أن تنال من قدرة إذاعة عملية الأمم المتحدة، وهي نقطة أثارها أيضا السيد دوس. ولا بد من المحافظة على دور هذه المحطة واستقلالها.

علاوة على ذلك، من دواعي القلق الشديد بالنسبة لنا، في أعقاب التأثير الإيجابي للقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، تكرار استخدام العبارات السامة مؤخرا، كما جاء في الفقرة ٥٢ من التقرير. وينبغي أن يكون المجلس قادرا على مساعدة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تقليل جميع المخاطر الأمنية في البلد الى الحد الأدنى. ويتضمن ذلك الاستعمال الجيد للتدابير ضد الأفراد الذين يمنعون عملية السلام من التحرك قُدما ومن إيلاء النظر الإيجابي لطلب الأمين العام بقصد تعزيز قدرة عملية الأمم المتحدة على التصدي لانعدام الأمن وللإنفاذ التام للحظر على الأسلحة، وأيضا لتوصيته بتمديد ولاية البعثة حسب الاقتضاء.

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، من الحاسم أن تفهم جميع الأطراف في كوت ديفوار أن السلام سيبقى مستعصيا بدون الانتخابات الحرة والمنصفة. وربما لا تريد فعلا جميع الجماعات والفصائل السلام. ولكن وفد بلدنا يعتقد اعتقادا راسخا أن الأغلبية الساحقة من سكان كوت ديفوار تريد السلام. ولن تجرى هذه الانتخابات إلا إذا توفر أمن كاف على الأرض وإذا لبيت بعض الشروط المسبقة، بما في ذلك اعتماد التشريع اللازم وفقا روح لينا – ماركوسي ونزع سلاح المتمردين والميليشيات.

إن استمرار المأزق بين الجهات الفاعلة الرئيسية في كوت ديفوار يعرّض للخطر حتى انتخابات تشرين الأول/أكتوبر وبالتالي استقرار المنطقة برمتها. ليس في وسع غرب أفريقيا أن تجد نفسها مرة اخرى في ورطة عدم الاستقرار والصراع، ولذلك تحث البرازيل الحكومة والقوات المتمردة على التوصل إلى رؤية مشتركة للمستقبل

وعلى المشاركة بحسن نية في خطة العمل التي وضعها الرئيس امبيكي وفريقه لإحلال السلام المستدام في كوت ديفوار. ونحثهم على اغتنام الفرصة التي سيتيحها مؤتمر القمة القادم في بريتوريا وعلى العمل على نحو بناء مع فريق الوساطة.

وختاما، أود أن أعرب عن تقدير البرازيل للاتحاد الأفريقي وخصوصا الرئيس أوباسانجو والرئيس امبيكي، على جهودهم التي لا تكل في كوت ديفوار وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مبادراتها الكثيرة بقصد المحافظة على الاستقرار في المنطقة. لقد ناقشنا وقتا طويلا – في مجلس الأمن وأيضا في الجمعية العامة – إطار التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ونرى أنه ينشأ في غرب أفريقيا، وهو درس إيجابي جدا سنبني عليه. ويتمنى وفد البرازيل كل النجاح للوسطاء ويرحب بأي معلومات عن المتابعة قد يشاطروننا إياها في المستقبل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل كوت ديفوار، وأعطيه الكلمة.

السيد جانغوني – بي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيمكم لهذه الجلسة العامة الإضافية بشأن الحالة في كوت ديفوار. أود أن أشكر الأمين العام على حضوره اليوم، وأيضا على تقريره المرحلي الرابع عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وهو التقرير الذي عرضه الوكيل الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام، السيد ألان دوس، الذي أحييه أيضا.

وأود أيضا، باسم كوت ديفوار، أن أشكر بإخلاص فخامة السيد ثابو امبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، لأنه كرّس نفسه على نحو تام وبتصميم للبحث عن السلام في كوت ديفوار – جهود كسبت التأييد القلبي من الأطراف في الصراع والمجتمع الدولي برمته.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتنان كوت ديفوار لأعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وجميع الذين تكلموا عصر اليوم بشأن هذه المسألة.

ووفد بلدي أحاط علما، باهتمام كبير، بالتقرير الوارد في الوثيقة S/2005/186. وبينما أنتظر التعليمات الأكثر تفصيلا من حكومة بلدي أود أن أدلي ببضعة تعليقات أولية بغرض واحد هو تحقيق توازن في المعلومات.

يبدو أن النغمة العامة للتقرير تظهر قدرا كبيرا من التأييد لوجهة نظر وموقف القوات الجديدة والمتمردين السابقين وأطراف المعارضة بينما يشكك على نحو منتظم في موقف القوات الشرعية. ذلك النهج ينطوي على المجازفة بإعطاء الراحة للمتمردين السابقين في اعتزامهم تغيير مؤسسات البلد عن طريق العنف وبتشجيع اندلاع ثورات أخرى في المنطقة دون الإقليمية. أود أن أقدم أمثلة قليلة.

أولا، يرد في الفقرة ٧،

> ”ظل الغموض الذي يشوب نقل السلطات من الرئيس إلى رئيس الوزراء والوزراء يؤثر على فعالية عمل الحكومة“.

ولكن، منذ اتفاق أكرا الثالث، وقّع رئيس الجمهورية، وفقا للمادة ٥٣ من الدستور واتفاق لينا – ماركوسي، على مرسوم بتخويل السلطة لرئيس وزراء حكومة المصالحة الوطنية، وتم الاتفاق على ذلك. إن وصف تفويض السلطة هذا بأنه غامض يثير الدهشة على الأقل، ما لم يفهم تفويض السلطة ذلك على أنه تخل صريح من جانب رئيس الجمهورية عن امتيازاته الدستورية. من شأن ذلك التفسير أن يكون متناقضا مع روح ونص اتفاق لينا – ماركوسي،

وأيضا مع دستور كوت ديفوار، الذي يبقى الإطار لتفسير الاتفاق. على أية حالة، فان المادة ٥٣، التي تتناول تخويل السلطات، واضحة تماما.

ثانيا، يرد في الفقرة ٨ من التقرير،

”غير أن الرئيس غباغبو أعلن تكرارا عن اعتزامه طرح التعديل الدستوري المقترح لاستفتاء وطني. وقوبل هذا الموقف بالرفض من أحزاب المعارضة التي طالبت الرئيس بدلا من ذلك باستعمال السلطات التقديرية المخولة له بموجب الدستور لتعديل المادة ٣٥ “.

بمطالبة رئيس الجمهورية ”باستعمال السلطات التقديرية المخولة له بموجب الدستور لتعديل المادة ٣٥“، تبتعد المعارضة السياسية والمتمردون السابقون من القوات الجديدة المسلحة عن أحكام الدستور – وهي أحكام يقر بها اتفاق لينا – ماركوسي. وفي الحقيقة أن المادة ١٢٦ من الدستور تورد بوضوح الإجراء لإدخال ذلك التعديل. ينص على أن

”أي مشروع تعديل أو تعديل مقترح يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية، أو ممارسة الولاية الرئاسية، أو إخلاء منصب رئيس الجمهورية، أو إجراء تنقيح الدستور الحالي يجب أن يخضع للاستفتاء“.

أود أن أشير إلى أن رئيس الجمهورية ليس لديه خيار سوى احترام الدستور الذي حلف يمين الإخلاص له. وفضلا عن ذلك، فإن الأمين العام أقر في بضع مناسبات بصحة نهج الاستفتاء، مبينا في تقريرين عن كوت ديفوار أن تعديل المادة ٣٥ من الضروري أن يعرض للاستفتاء وفقا لأحكام الدستور. وبالتالي، فإن ”اعتزام“ رئيس الجمهورية لاستشارة الجمهور التزام دستوري، وليس خيارا أو ترتيبا مريحا سياسيا.

ثالثا، يرد في الفقرة ٩ أن

”... قامت لجنة الرصد، المنشأة بموجب اتفاق لينا – ماركوسي، وفريق الرصد الثلاثي بمواجعة التشريع المتعلق باللجنة الانتخابية المستقلة وقوانين الجنسية ... [ومن آرائهما أن] ... التشريعين غير متماشيين مع الاتفاق في جميع جوانبه“.

إن اتفاق لينا – ماركوسي يعترف بمؤسسات الجمهورية والدستور الذي يتمشى معها تماما. يمنح الدستور أعضاء الجمعية الوطنية الحق في تعديل النصوص المقدمة إليها. وعلاوة على ذلك، أيضا بموجب الدستور لا يمكن أن تعطى لهم تعليمات إلزامية. ولذلك، بالنظر إلى أنهم عدّلوا المادة ٣٥ بحسن نية، اعتمدوا أيضا بحسن نية تلك التعديلات التي قال البعض إنها لا تتماشى مع روح ونص اتفاق لينا – ماركوسي.

رابعا، يرد في المادة ١٣ أنه

”... فضلا عن ذلك، ... [ما] زال الأمر يتطلب تسوية المسألة المتعلقة بكفالة الحفاظ على القانون وضبط النظام والأمن العام في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج“.

بالنظر إلى أن إعادة التجميع – المرحلة الأولى من نزع السلاح – ينبغي أن تتيح إعادة تنظيم الإدارة العامة وإعادة نشر قوات الأمن والدفاع الوطنيين، فإن المسؤولية عن النظام والأمن في مناطق سيطرت عليها سابقا القوات الجديدة تقع على عاتق السلطات الوطنية الإدارية المختصة، ما لم يتضمن اتفاق آخر شيئا يتناقض مع ذلك.

خامسا، يرد في الفقرة ١٧ ما يلي:

”غير أن الإجراءات المتعلقة بعدد كبير من المهام التقنية، مثل استكمال القوائم الانتخابية، ما زالت في مرحلة التخطيط الأولية. كما أن الإصلاحات التشريعية المنصوص عليها في اتفاق لينا – ماركوسي لا تزال في حاجة إلى المصادقة عليها“.

ومما ينطوي على المفارقة أن التقرير يبين في هذه الفقرة أن الإصلاحات التشريعية المنصوص عليها في اتفاق لينا – ماركوسي لم تعتمد، بينما يقر في الفقرة ٨ أن

”اعتمدت الجمعية الوطنية معظم الإصلاحات التشريعية المنصوص عليها في اتفاق لينا – ماركوسي، وتم إصدارها لاحقا“.

سادسا، تبين الفقرة ٢١ أنه،

”في الصباح الباكر من يوم ٢٨ شباط/فبراير، وقع انتهاك خطير لوقف إطلاق النار، عندما قامت عناصر مسلحة، يزيد عددها على ١٠٠ شخص، ويدعى أنها تنتمي إلى الحركة الإيفوارية لتحرير غرب كوت ديفوار، بمهاجمة نقطة مراقبة تابعة للقوات الجديدة في لوغوالي، شمال بانغولو، في منطقة الثقة“.

لماذا القول إن المهاجمين ”يدعى“ أنهم ينتمون إلى الحركة الإيفوارية لتحرير غرب كوت ديفوار، بينما تكون هذه حقيقة مثبتة؟ الحركة الإيفوارية حركة غير قانونية، تماما مثل القوات الجديدة، ولذلك ينبغي أن يعاملها المجتمع الدولي بنفس الطريقة.

سابعا، تبين الفقرة ٢٢ أن

”... تضم القوات الموالية للحكومة، التي تعمل في غرب البلاد، بعض الميليشيات، ومنظمات تسمى بـ ”منظمات الوطنيين الشباب“، (وهذه الميليشيات والمنظمات مسلحة وذات صلة وثيقة بالقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار) وجماعة دوزوس وعناصرها المسلحة ببنادق الصيد التقليدية، بالإضافة إلى الأسلحة الأوتوماتيكية“.

”إن الصلة بين ”منظمات الوطنيين الشباب“ المنخرطة في أنشطة مستقلة في الجزء الغربي من كوت ديفوار وقوات الجيش الوطني الإيفواري يجب أن يظهرها واضعو التقرير بدلا من أن يذكروها بلا مبرر، بالنظر إلى أن ذلك بالغ الضرر بالقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار“.

ثامنا، تبين الفقرة ٣٥ أنه

”... قد نص اتفاق لينا – ماركوسي على إعادة هيكلة الشرطة الوطنية وقوات الدرك الإيفوارية، ولكن حكومة المصالحة الوطنية لا يزال عليها أن تضع خطة لهذا الغرض“.

إن إصلاح قطاعي الأمن والدفاع جزء من المرحلة الأخيرة من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا يمكن التخطيط له بدون مشاركة المتمردين السابقين، حال نزع سلاحهم. غير أن نزع السلاح ذلك الذي ينبغي أن يبدأ، وفقا لأحكام اتفاق لينا – ماركوسي، عند إقامة حكومة المصالحة الوطنية، لم يبدأ بعد.

هذه هي ملاحظات وفد بلدي التي تمهد، كما قلت سابقا، لتقديم تقرير أكثر شمولا واستفاضة عن آراء حكومة بلدي.

لا يسعني أن أختتم دون تناول طرائق تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ستعلن حكومة بلدي قرارها في هذا الصدد بعد الجلسة الهامة التي ستعقد في ٣ نيسان/أبريل في بريتوريا بين مختلف مناصري القضايا والوسيط من جنوب أفريقيا، الرئيس ثابو امبيكي. وستراعي نتيجة تلك الجلسة الهامة وتأمل في أن يفعل المجتمع الدولي نفس الشيء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد ألان دوس للرد على التعليقات، إذا رغب في ذلك.

السيد دوس (تكلم بالانكليزية): لا أعتقد أن لدي كثيرا من التعليقات. أعتقد أن تعليقات مختلف الوفود كانت واضحة جدا وهي إلى حد كبير في نفس الاتجاه.

وفيما يتعلق بملاحظات ممثل كوت ديفوار، لقد أحطت علماً بمختلف النقاط التي أعرب عنها. وأظن أن بعضها ربما نجم عن تفسير للتقرير يختلف عن تفسيري له، وأن بعض المجالات ربما تحتاج إلى شيء من الإيضاح، فيما يتعلق مثلاً بلوغوالي والعلاقة مع القوات المسلحة الوطنية. والواقع أن من بين المحتجزين في ذلك الحادث وفي حادث آخر أو حادثين أفراداً من القوات المسلحة الوطنية العاملين شاركوا بالفعل في تلك الحوادث، ومن ثم فإن لها بعض العلاقة مع الجماعات التي تقوم بأنشطة مسلحة.

وأرى أن مسألة تفويض السلطات كانت تشير إلى أن التقرير يذكر المرسوم الذي وقعه الرئيس ولكنه لم يترجم إلى واقع فعلي. وأعتقد أنه ما زال يوجد بعض الخلط بين ما كان متوخى وما حدث بالفعل. ولا نفعل سوى الإشارة إلى تلك الحقيقة، دون التعليق عليها. وأظن أن التقرير يقتصر على الإشارة إليها.

وفيما يتعلق بالمادة ٣٥، لن أتطرق إليها أكثر مما فعلت. وأعتقد أن الوساطة تعالج هذه المسألة، ولديّ ثقة في أنها ستكون محوراً للمناقشات في بريتوريا.

وأما عن التشريع، فأرى أن كلاً من مجموعة الوساطة، ومجموعة لينا – ماركوسي، ولجنة الرصد، شعرت بأن التشريع الذي اعتمد وأصدر لم يكن متفقاً من بعض الوجوه مع روح الاتفاق ونصه. وقد أُبديت إشارات محددة ونقلت إلى رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس الوزراء. وكنا فقط نرمي إلى بيان أن هناك اختلافاً بين ما كان معتزماً، حسب فهمنا له، وما صدر بالفعل. وقد تركنا بالطبع للسلطات الإيفوارية أمر تقرير ما إذا كانت ترغب في المضي إلى أبعد من ذلك في هذا الصدد. فلم نفعل أكثر من عرض الآراء استناداً إلى فهمنا للتشريع.

أظن أن تلك هي النقاط التي أود أن أبديها في هذه المرحلة على وجه التحديد. وقد كانت معظم الملاحظات التي أُبديَت داعمة، كما أسلفت القول، ونود أن نشكر أعضاء المجلس على هذا الدعم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد دوس على الإيضاحات التي قدمها.

وأعطي الكلمة للسيد عزيز باهاد للرد على الملاحظات.

السيد باهاد (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): وأنا أيضاً أود أن أعرب عن امتناني للمساهمات التي يقدمها كثير من أعضاء مجلس الأمن. ومن الواضح أن هناك شيئاً من القلق بشأن بعض جوانب الحالة الأمنية والجمود في العملية السياسية. ومع إدراكنا لذلك، نرى أنه في سياق ما جرى في

الأشهر القليلة الماضية قد أحرز تقدم طيب لا ينبغي إغفاله في بعض المجالات.

ونرى أن القادة بوجه عام قد التزموا على الأقل بأن لهم مصلحة مشتركة في كفالة أن تتاح لكل منهم إمكانية الإسهام في تحقيق الهدف الموحد والمشترك المتمثل في إعادة الأمور إلى نصابها في كوت ديفوار. ونرى أنهم جميعاً قد اتفقوا في كافة المشاورات، سواء في لينا – ماركوسي أو في أكرا أو بعد ذلك من خلال الوساطة، على العناصر الأساسية التي لا غنى عنها للتسوية الشاملة التي نسعى جميعاً لتحقيقها. كما رفضوا جميعاً الحرب والصراع العنيف كخيارين لحل الأزمة الإيفوارية. واتفقوا جميعاً على أن مهمة إنهاء هذه الأزمة عاجلة للغاية بالنظر إلى أثرها السلبي على سكان كوت ديفوار. وهم جميعاً يوافقون على أن حل الأزمة الإيفوارية يحقق المصلحة المباشرة لمنطقة غرب أفريقيا في مجموعها.

فلا جدال حول وحدة كوت ديفوار وسلامتها الإقليمية. ولا جدال حول احترام الإطار القائم المتفق عليه لحل الأزمة الإيفوارية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق لينا ماركوسي واتفاقي أكرا. وقد توجد تفسيرات لعناصره، ولكن لا يوجد نقاش عام حول العمل ضمن ذلك الإطار.

وثمة اتفاق عام فيما نرى على أننا يجب أن نسوي مسألة الجنسية، التي تكمن في صميم الأزمة الإيفوارية. ولا بد من تناول جميع عناصر تلك المسألة، بما فيها حقوق الجنسية الخاصة بكثير من الأشخاص العاديين ومسألة الأهلية لمنصب رئيس الجمهورية. فالمسألة ليست ما إذا كان ذلك مقبولا؛ بل ما هي العملية التي يجب اتباعها لكفالة دخول المادة ٣٥ حيز النفاذ؟

وأعتقد أيضا أنه تم الاتفاق من حيث المبدأ – رغم الصعوبات القائمة – على أن الانتخابات الرئاسية المصادق عليها يجب إجراؤها كما هو مقرر، مع مشاركة كل الناس في كوت ديفوار متحدة والسماح لجميع الراغبين بالترشيح لشغل المناصب الرسمية بأن يرشحوا أنفسهم. وأخيرا، كان هناك اتفاق على أن يتم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ تنفيذ خريطة الطريق التي قدمتها الوساطة بدعم من سائر المجتمع الدولي.

لقد اتفقنا على كل تلك القضايا الأساسية. لكن بيت القصيد هنا، بصرف النظر عن المشاكل، هل يمكننا الآن أن نكفل التنفيذ الأسرع من حيث المبدأ لتلك الاتفاقات السابقة؟ لقد كان هناك تقدم إلى الأمام، رغم بعض المشاكل المعلّقة التي تمت الإشارة إليها، وعلى ذلك الأساس نعتقد أن المسؤولية تقع على عاتق القادة الإيفواريين لأخذ قيادتهم مأخذ الجد، وأن يغتنموا الفرصة التي لا تزال سانحة للمشاركة بحق في حوار فيما بينهم، وللحديث فيما بينهم، ضمن إطار الوساطة، وأن يغتنموا هذه الفرصة – لصالح الشعب الإيفواري، وغرب أفريقيا وأفريقيا بأسرها، للمضي قُدما بصورة حاسمة ولكسر أي عائق يحول دون إحراز تقدم كاف بشأن القضايا الرئيسية الثلاث التي تم تحديدها: المادة ٣٥، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والانتخابات.

إننا واثقون، على الرغم من الصعوبات، بأن هناك التزاما بالمضي قُدما إذا ما تمكنّا من إيجاد الإطار السليم الذي يمكن فيه المضي قدما. ونتطلع إلى اجتماع ٣ نيسان/أبريل، الذي نأمل أن تتمكن القيادة الإيفوارية – وهي تجلس معا، وليس في اجتماعات منفصلة – من تقييم ما يوافق عليه الجميع ثم الاتفاق معا على تحقيق وثبة حاسمة إلى الأمام لنكفل تهيئة ظروف لكوت ديفوار لتعيش في سلام مع نفسها، كوت ديفوار مزدهرة تصبح محركا للنمو للمنطقة بأسرها. وإننا مقتنعون تماما بأن الشعب الإيفواري يتوقع ذلك. إن من مصلحة الإيفواريين بصورة عامة أن تقبل

القيادة الإيفوارية بالتحدي الذي يتوقع الإيفواريون أن تواجهه وتتحرك بصورة حاسمة، وبذلك يمكننا تحقيق نجاح كبير في الفترة القادمة.

وكما أشرنا في تقريرنا، فإننا نود أن نتفاعل بشكل أوثق مع الاتحاد الأفريقي. إننا نرسل تقارير منتظمة إلى رئيس الاتحاد الأفريقي حول التقدم المحرز. ونود أن نرفع تقريرا إلى مجلس الأمن بعد تقديم التقارير إلى رئيس الاتحاد الأفريقي حول نتائج الاجتماع. فلنحاول سوية تحديد ما نود إحرازه بعد ٣ نيسان/أبريل حتى نتمكن في المرة القادمة التي نجتمع فيها من أن نقول إنه، رغم المشاكل، تركنا تأثيرا حاسما في محاولة إيجاد حلول لما كان يعيث فسادا في منطقة غرب أفريقيا منذ فترة طويلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد باهاد على التوضيحات التي تقدم بها.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.